



مسألة الإبراء (للعلامة الحاج ملا محمد البوکانی - الگالی الشهير بملأ محمد الرئيس)

دراسة و تحقيق

حسين حسن كريم

قسم الدراسات الإسلامية، كلية العلوم الإسلامية، جامعة السليمانية، السليمانية، العراق

Email: ali.shex.wahab@gmail.com

الملخص:

مسألة إبراء الزوج مما في ذمته من حقوق الزوجة مقابل طلاقها إحدى المسائل الدقيقة التي هي محط تبادل آراء الفقهاء واختلافهم في المذاهب الفقهية الإسلامية، وفي مذهب الشافعي بالذات.

وهذا البحث عبارة عن تحقيق رسالة فقهية من تأليف العالم الكردي الشهير الحاج ملا محمد البوکانی-الگالی المعروف بالرئيس. ألف الرسالة معتمداً على المصادر الفقهية المعتمدة وخاصة مصادر فقه مذهب الشافعي. وقد تناول الموضوع في ترتيب شيق وتنظيم بديع يتسم بالدقّة العلمية، لا كما هو معروض في الكتب الفقهية بصورة متشتّتة. فجعل صيغة الإبراء الصادرة من الزوج من جهة والصادرة من الزوجة من جهة ثانية، وكل منها حكمها الخاص، وبعضٍ منها تصبح تعليقاً وبعضها خلعاً وبعضها طلاقاً رجعاً. وقد بين تفاصيل كل منها مستنداً على المصادر الفقهية المعتمدة.

ونحن قمنا بتحقيق الرسالة بالاعتماد على نسختها الخطية الوحيدة، مع كثرة بحثنا للحصول على نسخة أخرى لها لم نجدها. وقد قسمّنا البحث إلى مبحثين، المبحث الأول: القسم الدراسي ويتناول عصر المؤلف وحياته الشخصية والعلمية. والمبحث الثاني هو النص المحقق.

وخرجنا ما ورد في الرسالة من آيات قرآنية وأحاديث نبوية وجميع ما ورد فيه من آراء الفقهاء ونصوص منقولة باللفظ أو بالمعنى من الكتب الفقهية وذكرنا المصدر ورقم الجزء والصفحة. وتصحيح ما ورد من أخطاء نحوية أو إملائية وترجمة ما ورد فيها من أسماء الفقهاء وغيرهم. ونقلنا حواشى المؤلف التي أضافها إلى الرسالة، في الهامش.

وتوصلنا إلى أن المؤلف كان من كبار علماء كردستان وال伊拉克 بل والمنطقة كلها، ومؤلفه هذا له أهميته في مجاله، يستفيد منه المحامون والقضاة وعلماء الدين ودارسو الفقه الإسلامي والمفتون.

الكلمات المفتاحية: أبرأ، طلقها، صحة برائتك، أبرئني، أبرأتك.

پوخته:

بابتهى ئەستوپاکىرىدۇمۇھى مىرد لە لايەن ھاوسمەركەمەھە لە مەف و شايىستەيىانە ھاوسمەرى كە لە ئەستوپاپىاودا يە بەرانبىر بە تەلەقىدىنى، يەكىنە لە بابتهەكانى جىنى وردىكەرى و گۇتوڭۇ و جىاوازى لە ناو رىچكە جىاوازەكانى نىيۇ فىقەئىسلامى و رىتىزى شافىعى بە تايىھتى، كە پىتى دەوتىرىت (الإبراء).

ئەم توپىزىنەوە زانستىيە بىرىتىيە لە ساڭىرىدۇمۇھە و لىكۆلىنەوە لە نامىلىكەمەك، كە زاناي ناودارى كورد (حاجى مەلا محمدەدى بۆکانى - گەلەلى ناسراو بە رەئىس) دەربارە ئەم بابتهە فىقەئىسلامى وردد و زانايىانە دايىاواه.

مامۇستايى رەئىس لەم دانراوەيدا، پالپىشت بە سەرچاوه سەرەكىيەكانى فىقەئىسلامى، بە تايىھتى ئەوانە لە سەر رىزىھە شافىعى نۇوسراون، بابتهەكەي بە شىواز و رىنخىستىنى كە نۇى و ورد ھىناواه. تىپىدا داھىناتىكى جوانى كردوو، ئەھىۋىش بە جىاڭىرىدۇمۇھى حالەتى پېشىكەمەتتى دەستەمەوازە ئۇنەكە لەكەل دەستەمەوازە بىاومەكە و كەنەنە بە دوو جۇر، كە ھەرىيەكەيىان حۆكمىكى تايىھت بە خۇرى ھېيە لە جىاڭىرىدۇمەياندا، ھەندىكىيان بە (دارىن- خولۇ) و ھەندىكىيان بە (وابەستەكەردىن- تەعليق) و ھەندىكىيان بە (تەلەقى ناكۇنا - رجى) بىرىارىيان لە بارەوە دەدرىت. دانەر حۆكمى ھەر جۇرىكى بە پىتى گەرمانە جىاوازەكانى، پېشىبەست بە سەرچاوه باورپىكراوەكان ھىناواه.



تئیمه دهقی ئەم دانرا او ممان ساغ كر دۆتەوە پىشتىپەست بە يەك دانھى دەستتۈوس، كە بەداخەوە وىرای بەدواداچۇون ھىچ نوسخىمەكى ترمان دەستتەنەكەوت. جىگە لە بەشى لىكۈلەنەوە كە سەرەم و ژيانى كەسىي و زانستىي دانەرمان تىدا باسکەردووە، لە ساغكەردنەوە دەقەمكەدا، ئايەت و فەرمۇودەكان و سەرچەم و تەنەقلىك او مکانمان گەر انۇتەوە بۇ سەرچاۋەكەنەيەن، لەكەمئ ئاماش دان بە جىاوازىيەمك گەر ھېبىت. ھەلە رىزمانىي و رىنۇوسىيەكەنمان لە دەقەمكەدا لە نىوان [] نىشانكەردووە و لە پەراوىزدا راستمان كەر دۆتەوە، لە ھەرجىتىيەك ئائۇزىيمان بەدىكىرىدىت ياخود دەستمەوازىيەك ڕۇونكەردنەوە وىستىت، ڕۇونمان كەر دۆتەوە، ھاۋاتكەسەيەتتىيە ناواھاتوو مکانمان ناساندۇوە. ھاۋاتكە پەراوىز مکانى دانەر كە جىا لە دەقەمكە زىادى كەر دۇون، سەرچەميان لە پەراوىزدا دىسانمۇ دانرا نەوە، كە زۆربەيان ڕۇونكەردنەوە دەقەمكەن.

لە كۆتايى توپىزىنۇمەكەدا گەيىشىتىنە ئەم دەرنجامەي دانەر لە ئاستىكى زانستى بەرزدا بۇوە و، ئەم دانرا وە گەرنگى تايىھەتى خۇى ھەمە، بۇيە پىمان وايە دادوھر و پارىزەر و مامۇستايانى لىيەنە فتو و سەرچەم مامۇستايانى ئايىنى بەگشتى لىتى بىننیاز نابن.

كلىيە و شە: گەردىنى ئازادىكىردى، تەلەقىدا، گەردىن ئازادىكىردى دروستە، گەردىن ئازادىكە، گەردىن ئازادىكىردى.

Abstract:

This research concentrates on the spouse clearance, which means the wife forgives her husband from all the rights when it comes to divorce. This issue in Islamic Fiqh is called (Al-Ebrah) clearance.

A well-known Kurdish Expert Haji Mula Mohammed Bokani known as Raays, who was also Mula and the teacher of Galalla Village in Sharbajeer district, wrote about this subject relying on the significant sources of Islamic Fiqh, especially Imam Al-Shaffi'y theory, who is an inventor in this issue. All the phrases and words that are classified between the wife and the husband would be different and change based on their rules regarding the divorce between them.

For instance, according to the Islamic jurisprudence, some of those words and phrases considered as a (khwl') which means divorce because of something like for money or something else. Also, some of them considered as (ta'liq) which means the husband have conditions for his wife, if she does them, she is not his wife anymore. The third one consists as (raj'i). These are all well described in the jurisprudence books. The writer explained all of them with their specific rules, and all his descriptions are based on evidence and reliable sources.

The researcher has rectified a pamphlet which contains all of the Ayaa, al hadith, and scientists saying. In case if the re-writer of the pamphlet made a mistake, he showed it in between [] and analyze it at the footer. Any word or phrases is ambiguous and not straightforward in case of meaning, he explained it very well in a very scientific way based on evidence and research.

Key word: acquitted him, divorced, legal acquaintance, acquit me, Acquitted you.

مقدمة:

الحمد لله، والصلوة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن والاه، وبعد:

كانت ولا تزال مسائل الفقه الإسلامي موضوعات تتعلق بحياة المسلمين على مستوى الأفراد والجماعات وستبقى كذلك إلى يوم يirth الله الأرض وما عليها، ولذلك كان علماء الدين الإسلامي مهتمين بالفقه وأصوله اهتماماً بالغاً، وكان الملا محمد الرئيس من العلماء المشهورين بتضلعه في العلوم الإسلامية وأجاز الكثيرين فيها.

ومسألة (الإبراء) إحدى المسائل الفقهية تتناول إبراء الزوجة لزوجها فيما عليه من حقوق لها إن طلقها. وللإبراء صيغ كثيرة تحتوي كل صيغة على قيد أو شرط يختلف حكم الإبراء في ضوء ذلك القيد أو الشرط. ثم قد يكون الزوج هو الذي يطلب الإبراء من زوجته وقد يكون بالعكس. وخلاصة أحكام الإبراء هي أن الطلاق يقع باتفاق الطرفين بالمعنى إن صحت الصيغة والعوض، أو بمهر المثل إن فسد العوض فقط، أو رجعياً إن فسدت الصيغة وقد نجز الزوج الطلاق؛ أو لا يقع أصلاً إن تعلق بما لم يوجد⁽¹⁾.

ولو قوع الطلاق عن طريق الإبراء شرط، وهي:

1. أن تقبل الزوجة الإبراء بلفظ صريح كأبرأتك أو عفوتك، أو ما في معناهما.
 2. أن تبرئه عن المذكور.
 3. وأن تبرئه عن تمامه باختيارها.
 4. أن لا تتعلق به زكاة.
 5. أن يكوننا عالمين بالغير المذكور عوضاً، وإنما فيقع بمهر المثل ولا ييرأ⁽²⁾.

وذلك الصيف والقيادات التي تعترفها هي موضوع هذه الرسالة للشيخ الرئيس -رحمه الله تعالى-، وقمنا بتوفيق من الله تعالى بتحقيقها على نسختها الخطية الوحيدة، إذ لم نحصل على نسخة أخرى لها مع كثرة بحثنا عنها.

أهمية البحث: الرسالة هذه تكمن أهميتها في عدة جوانب:

أ. فيها جمع المسائل المشتقة في كتب الفقه على مذهب الإمام الشافعي، ذلك المذهب الذي يلتزم به غالبية الشعب الگردي المسلم.
 ب. لم ترد تلك المسائل مرتبة على ما هو مقدم من أقوال الزوجة أو الزوج، فجاء الشیخ الرئيس ورتبتها على محورین اللذین سماهیما بالنوعین: 1- محور ما فيه تقییم لفظ الزوج. 2- محور ما فيه تقییم لفظ الزوجة.

و هذا التصنيف قد سهل الموضوع و جعل استيعاب المسائل الصيغ والأقوال أقرب إلى الاستيعاب و الفهم والإيضاح . إن مسألة الإبراء يدخل نسيجها الخاص ضمن باب الخلع في الفقه الإسلامي . و الخلع كثيراً ما يقع في ما يحدث بين الزوجين من خلاف و شقاق ، وقد يؤدي الأمر إلى الطلاق و الفراق ؛ و ذلك كان من الأمور الحيوية المهمة أن قام الشيخ الرئيس بتوضيح مسألة الإبراء و تصنيفها تسهيلاً للقاضي و المفتى وكذلك للباحث إذا تصدوا أو عرض عليهم مسألة أو جانب من مسائل الإبراء و جوانبه المختلفة حسب صيغه المتعددة و أحکامها المختلفة بين الخلع و التعليق و الطلاق الرجعي ، حسب التفاصيل الواردة في كتب الفقه .

عملنا في التحقيق:

1. قمنا بإخراج نص المؤلف كما هو في مخطوطته الوحيدة.
 2. قمنا بتخريج الآيات الكريمة والأحاديث الشريفة الواردة فيها، وكذا عزو كل قول إلى قائله.
 3. حققنا كل مسألة وصيغة وحكم ورد عزوها في نص المؤلف إلى مصادرها، فراجعنا المصدر وتحققنا من ثبوتها فيه، وأشارنا إلى موضع المسألة في المصدر بذكر المجلد ورقم الصفحة، وكذلك ذكرنا رقم طبعة الكتاب ومكان الطبع وسنة طبعه.
 4. ترجمنا لكل علم وارد فيه من أسماء الفقهاء والمحاذين وغيرهم، دون إسهاب وتطويل لاسمي المشاهير لهم.
 5. إن وجدنا في النص خطأ نحوياً أو إملائياً حصرناه بين معقوفين داخل النص، وصححناه في الهاشم، ونقلنا وجه الصواب بالاعتماد على المصادر العلمية الموثوقة.

(١) ينظر: حاشية الحاج إبراهيم على الأنوار، 104/2.

(٢) ينظر: الأنوار لأعمال الإبرار، يوسف الأردبيلي، 104/2.



6. وجدنا في أطراف بعض الصفحات حواشى للمؤلف تفصيلاً لمسألة ذكرها في نفس الصفحة أو بياناً لخلاف أو استدراكاً لما كان يرى ذكره ضروريًا، فقمنا بتبني تلك الحواشى والتعليقات في هامش النص المحقق إتماماً للفائدة؛ وذلك بعد أن تأكينا أن الحاشية تلك هي للمؤلف نفسه.

7. فقمنا بايضاح ما وجدنا فيه غموضاً أو صعوبة، سواء كانت مفردة أو جملة أو مسألة بحاجة إلى ايضاح.

خطة البحث: يتكون البحث من مبحثين: القسم الدراسي وقسم التحقيق.

المبحث الأول: عصر المؤلف وحياته الشخصية والعلمية. وهو في مطلبين:

المطلب الأول: عصر المؤلف من النواحي السياسية والاقتصادية والثقافية.

المطلب الثاني: حياة المؤلف الشخصية والعلمية.

أما المبحث الثاني فيحتوي على النص المحقق.

ثم تأتي في الخاتمة خلاصة البحث من النتائج والتوصيات، وقائمة المصادر والمراجع.

المبحث الأول: عصر المؤلف وحياته

المطلب الأول: عصر المؤلف العالمة ملا محمد الرئيس البوکانی - الكلاي

أ- من الناحية السياسية:

ولد الشيخ الرئيس في بداية القرن العشرين وعاش إلى أواخر العقد السابع منه. وكان زمن نشأته الأولى زمن الغلاء المعيشي والمجاعة النسبية في بلاده (إيران) وفي الدول الإقليمية، إذ اندلعت نيران الحرب العالمية الأولى عندما كان هو في المرحلة الأولى من دراسته الدينية عند والده وعمره آنذاك 12 سنة. وتركت الحرب المشؤومة آثاراً سيئة على الواقع الاقتصادي، فظلت إيران في أزمة اقتصادية خانقة، وتفرق الناس فيها أيدي سبأ يبحثون عن لقمة عيش تسد رمقهم؛ فاضطررت أسرة الملا محمد الرئيس للهجرة إلى كردستان العراق وأقامت في مدينة السليمانية ستة أشهر، وذلك في السنوات الأولى للحرب، ثم رجعت إلى إيران.

وحصل الغلاء الكبير عام 1336هـ-1917م وما بعدها وعرف ذلك بالمجاعة الكبرى في المنطقة، ولكن المترجم واصل تعلمه في مدارس كردستان الشرقية (غرب إيران) في قرى وقصبات عديدة، كما ذكر في تاريخ حياته⁽³⁾. فعاش أحداث الحرب الأولى وما نتج منها من قلاقل وأضطرابات ومجاعة وغلاء معيشي وقتل وتدمر.

كما عاش- وهو في سنوات دراسته- حركة الشيخ محمود الحميد بعد الحرب الأولى وتنويعه حكمداراً لكردستان الجنوبية، ثم ثوراته ضد حكم بريطانيا في العراق، وعاش سنوات الاحتلال البريطاني وانتكاسة ثورة الشيخ محمود الحميد، ومحاولات الانكليز في التلاعب بمصير العراق وزرع بذور النعرات الطائفية والعرقية فيه، كما عاش في فترة الثلاثينيات والأربعينيات من القرن الماضي انتفاضات الشعب العراقي ضد الاحتلال، وظهور حركات بارزان التحررية الأولى والثانية وما رافقها من أحداث ونكارات وفواجع حلت بكردستان خاصة والعراق عامه⁽⁴⁾. وظهر في إيران أيضاً حركات كردية تحريرية ونتج عنها إنشاء جمهورية كردستان في مهاباد برئاسة القاضي محمد، تلك الجمهورية التي سقطت عام 1946م. وكذلك كان الحال في إيران حيث وجود الأضطرابات وعدم الاستقرار⁽⁵⁾.

وكان الوضع السياسي في العراق في اضطراب دائم خلال العقدين الثالث والرابع من القرن الماضي، لكثرة الانقلابات والتغييرات في الوزارات، فلم يستقر نظام الحكم. وكان للقوات البريطانية وخاصة القوة الجوية دور كبير في بداية الاحتلال إلى أواخر الانتداب، في قمع الثورات والانتفاضات الكردية وثورة العشرين في جنوب العراق، وكذلك في إخراج القوات التركية في العراق في سنوات 1921-1923؛ إذ تم لبريطانيا احتلال العراق من سنة 1914-احتلال البصرة- إلى سنة 1918 حيث تم احتلال الموصل والعراق كله.

⁽³⁾ ينظر نص ما كتبه ملا محمد الرئيس عن حياته منقولاً في كتاب: حاجى مامؤستا ملا محمدى گهله ناسراو به رهئىس (الحاج الملا محمد الكلاي المعروف بالرئيس)، تأليف: ملا محمود الكلاي، ص.63.

⁽⁴⁾ ينظر: البارزاني والحركة التحررية الكردية (باللغة الكردية)، مسعود البارزاني، 102/107؛ الحرب الكردية وانشقاق 1964، تأليف: ديفيد ادسان، ترجمة: جرجيس فتح الله، دار آرás، أربيل، ص96-97.

⁽⁵⁾ الوجيز في تاريخ إيران، د.حسن الجاف، ص247-254.



وكان لاكتشاف حقول النفط في كركوك وخانقين وعين زاله وغيرها أثر بارز في إدامة الاحتلال وضرب الثورات والانتفاضات حيناً، واتخاذ سياسة اللين في الإدارة وفي كسب رؤساء العشائر حيناً آخر⁽⁶⁾. وكان لانقلاب بكر صدقي سنة 1936 وانقلاب الضباط الأربع صلاح الدين الصباغ ورفقائه أكبر الأثر في زعزعة الحكم القائم، لولا تعزيزات بريطانيا للحكومة العراقية.

وجراء الثورة الگرديه وقعت في كرستان حوادث وكوارث، وعاني الگرد مأسى وويلاٽ من قتل وتنمير وتشريد، وتعاملت الحكومات المتعاقبة في الستينيات مع الگرد معاملة عادئية صارخة، فلم ترضح لإرادة الگرد في تحقيق مطالبهم المشروعه، ونتجت عن كل ذلك اتفاقية 6 آذار 1975 في الجزائر، وتأمر العراق وإيران بإشراف الجزائر وباركة أمريكا على إنهاء الثورة فوق في كرستان نكبة أخرى؛ وهي تهجير السكان القاطنين عبر الشريط الحدودي الممتد بين العراق وإيران بواقع عشرين كم إلى عمق الأرضي العراقي، وتجميعهم في مجمعات سكنية عديدة من زاخو إلى حلبجة. وكانت اتفاقية الجزائر تتضمن تنازل العراق لإيران عن سيادته على شط العرب وبعض المناطق البرية، فرضخ العراق لمطالب إيران مقابل إيقاف دعم إيران لقوى الثورة الگرديه، إذ كانت إيران- بحكم طول حدودها مع العراق ولاسيما في كرستان- داعمةً للثورة وكانت ملادًّا للمشردين من العوائل وكانت مراكزها الصحية ومستشفياتها مفتوحة لاستقبال الجرحى وعلاجهم من قوات الشمركة الگرديه⁽⁸⁾.

بـ. من الناحية الاجتماعية والاقتصادية:

كما تبين عند عرض الحياة السياسية في عصر الملا محمد الرئيس أن الحرب العالمية الأولى وما رافقها ونتج عنها من أحداث وويلات حلت بالمجتمعات وخاصة الدولة العثمانية والإيرانية، فإن ثالوث الفقر والجهل والمرض قد خيم على المجتمع، وكانت اقتصاديات الدولتين إيران والعراق تشهد أزمات تلو أزمات. وانتسمت الأوضاع الاجتماعية بالنقلبات والاضطرابات والمجاعة و الساد الخوف على المستقبل، بل وعلى الحاضر، وظهرت هنا وهناك أعمال النهب والسلب وقطع الطرق والسرقات؛ وكل مشكلة كانت تنتج مشكلة أخرى⁽⁹⁾.

وبعد احتلال العراق من قبل الانجليز والخلص من الدولة العثمانية، قام الانجليز بعد تثبيت موطن قدمهم في العراق بالتنقيب عن مصادر الثروة في البلد وخاصة النفط. ولما كشفوا نفط كركوك وغيره شرعوا بتصدير النفط عن طريق الشركات الاحتكارية، وكان المورد النفطي، يذهب إلى الشركات المصدرة، ولم يحظ العراقيون إلا بجزء قليل من أرباحه.

كما أن العراق المعروف بكونه بلداً زراعياً لم يكن ريعه ليوفر لشعبه عيشاً مرفهاً، إذ لم يكن مردود المنتجات الزراعية والثروة الحيوانية بمستوى يوفر لل فلاحين ولعامة طبقات الشعب حياة اقتصادية آمنة. فكانت الأسواق كاسدة، والدخل كان ضئيلاً؛ فحرم الشعب من الأمن الاقتصادي كما كان قلقاً من أوضاع اجتماعية غير مستقرة، جراء ظلم الظالمين من الأقطاعيين والمتغذين في الحكومة، ولم يكن أي طبقة أو فئة تشعر بالأمن سوياً من كان أداة طبعة بيد الظلمة وجلاؤزة الحكومة⁽¹⁰⁾.

وبعد ثورة 14 تموز 1958 كان المأمول أن يتغير نمط الحياة نحو الأحسن لولا كثرة الانقلابات والثورات وتدخلات الأجنبي في شؤون البلد. وبعد الانقلاب بعدها سنوات فلائل اندلعت ثورة أيلول الــكــرــدية، وكانت أكثرية المناطق الــكــرــستــانــية في ويلات ومايســ جراء أحداث ثورة أيلول، وكانت معزولة عن إدارة الدولة وفرض عليها بين أعوام وأعوام حصار اقتصادي، مما تسبب في ضيق

⁽⁶⁾ ينظر : سنوات المحن في كُرُستان ، ش Kirby عقر او ي ، ط 1 ، مطبعة المدار ، أربيل ، 2007 ، ص 13-14.

⁷ ينظر: البارزاني والحركة التحررية الكردية، مسعود البارزاني، 123/2-125.

⁽⁸⁾ ينظر: سنوات المحن في كردستان، شبيب عقراوي، ص 383-384، 67-66.

⁽⁹⁾ ينظر: الدولة العثمانية عوامل النهوض والسقوط، د. علي محمد الصالحي، ط3، دار ابن كثير، دمشق، 2008، ص 570 وما بعدها.

⁽¹⁰⁾ صفحات من تاريخ العراق الحديث، د.كمال مظفر احمد، ص14-15.

العيش والغلاء وشحة الموارد الرئيسية من الغذاء والدواء فيها، كما كان التوتر بين الرحل والمستقرين في القرى يحدث كثيراً ويؤدي إلى المعارك⁽¹¹⁾.

ولأن الإنتاج الصناعي الوطني تأخر في العراق لم يكن لظهور رأس المال فيه ذلك التأثير الذي ظهر في أوروبا؛ فظهر مثلاً بدايات الصناعات الخفيفة في عام 1926 وما بعده، حيث أسس نوري فتاح يasha أول معمل لإنتاج القماش وتبعه الحديري والخميري. وبعد إلغاء الانتداب سنة 1932 ونشرريع قانون (التعريفة الگمرگية) سنة 1933، تقدمت الصناعة بعض الشيء ظهر إلى ما قبل الحرب الثانية بعض ما يعتبر البرجوازية الصناعية التي تحولت إلى قوة اجتماعية ذات وزن اقتصادي ملحوظ⁽¹²⁾.

ج- من الناحية العلمية والثقافية:

من الواضح أن العراق برمته كان تحت سلطة الدولة العثمانية حوالي ستة قرون، وكان التعلم والتعليم -مع قلة المدارس الحكومية- باللغة التركية، إضافة إلى أن التركية كانت هي اللغة الرسمية في دوائر الدولة ومؤسساتها؛ وأن الدولة كانت منهمكة في حروبها المستمرة مع أعدائها في أطرافها الأربع كانت الطاقات تجند لخدمة المعركة، وتصرف أموال هائلة لمتطلبات الحروب والجنود ومستلزمات الدفاع عن الدولة.

لم تكن المدارس منتشرة، بل كانت محصورة في المدن وبعض القصبات والقرى الكبيرة، وفتحت في بعض الألوية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر المدارس الرشدية العسكرية، وكان التعليم الديني في المساجد منحصراً على عدد محدود من الطلبة، لأن نفقات المدارس والطلبة كانت على الناس ذوي الدخل المحدود في تلك الظروف الصعبة.

وبعد الحرب الأولى وتأسيس الإدارة الگردية في السليمانية وأنحائها فتحت مدارس عديدة، ولكنها لسرعة سقوط تلك الحكومة الگردية والاضطرابات المستمرة لم تتحقق شيئاً يذكر في سبيل محو الأمية ونشر التعليم. وبعد تأسيس دولة العراق بدأ التعليم ينتشر ببطء، وأعلن بعض رجال الدين تحريم الدخول في المدارس الحديثة، فكان العامة تنظر إليها نظرة ريبة واتهام ويرونها مصدراً للفساد الخلقي؛ لذا كان الإقبال على المدارس الحكومية ضعيفاً. وبعد سنوات انقلب وجهة النظر لدى الناس تجاه المدارس فازدادت الرغبة في الإقبال عليها، إذ رأوا فيها تسنم وظائف الحكومة. وكان موقف الناس تجاه مدارس البنات أشدًّ من موقفهم تجاه مدارس البنين، وكان المرأة محاطة بتقاليد صارمة وكانوا يرون أن مجرد تعلم المرأة في المدارس الحديثة يؤدي إلى إفسادها وانحرافها، واحتاج الأمر إلى وقت كثير حتى ألفه الناس وتغيرت آراؤهم⁽¹³⁾.

يروي (دانا آدمز شميدت) أنه في زيارته لكردستان في بداية ستينيات القرن الماضي -وسط أحداث ثورة أيلول-، زار قرية وأعلمه رؤساؤها أن كل المتقدمين في السن فيها أميون، وقالوا: إننا بنينا في القرية مبني مدرسة، لكننا لم نحصل على معلم. وهم كانوا يلقون بلومهم أمس على الحكومة العثمانية، واليوم يلقونه على حكام العراق⁽¹⁴⁾. ثم ازداد الإقبال على المدارس بظهور الأجيال الجديدة، فمثلاً حين كان عدد تلاميذ المدارس الابتدائية في عام 1920-1921 زهاء ثلاثة آلاف فقط، أصبح في عام 1963-1964 حوالي 958 أيضاً⁽¹⁵⁾.

هذا، وقد مرت سنوات 1961-1970 في كردستان وأحداث الثورة تتلاحم، وصارت المدارس في حكم المدعومات وحتى التعليم الديني ظل آيلاً نحو الانتهاء، وكانت الأمية تنتشر بين جيل تلك الأعوام في المناطق التي كانت لها تماش مع الأحداث والحروب، هذا رغم وجود مدارس قليلة فتحتها قيادة الثورة في بعض المناطق.

وبافتتاح جامعة السليمانية سنة 1968 وإبرام اتفاقية آذار 1970 وعودة الهدوء والاستقرار إلى كردستان عموماً، بدأت حركة العلم والثقافة تخطو خطى حثيثة نحو التوسيع والتحسين، وانتشرت المدارس أكثر، وبدأت الصحف والمجلات تزداد انتشاراً، وظل الوعي السياسي والاجتماعي والثقافي يتسع ويشتري. وانتشرت مدارس البنات في ربوع العراق ومنها كردستان بصورة واسعة، وولى إلى حد ملموس دور الاقطاع والظالمين، وبقي الفلاح والعمال وكل طبقات الشعب وشرائحه يتمتعون بحرية العمل في مأمن عن الإجحاف بحقهم، وتقدمت وسائل الإنتاج بحكم التقدم الصناعي نسبياً في البلد. وأصبحت اللغة الگردية لغة رسمية في المدارس والمؤسسات الثقافية، وانتشرت الطباعة وملأ نتاجات الأدباء والكتاب مكتبات كردستان؛ كل ذلك كان نقطة تحول إيجابية للتقدم

(11) المصدر نفسه، ص 16.

(12) المصدر نفسه، ص 39-39.

(13) ينظر: دراسة في طبيعة المجتمع العراقي، د. علي الوردي، ص 346-347.

(14) ينظر: رحلة إلى رجال شجاعان في كردستان، دانا آدمز شميدت، ترجمة جرجيس فتح الله، ص 41.

(15) وذلك حسب احصائية أجراها وزارة التربية، كما نقلها الدكتور على الوردي، ينظر: طبيعة المجتمع العراقي، د. علي الوردي، ص 377.



العلمي والانتعاش الثقافي. وبذلك يشهد واقع السبعينيات وما بعدها كما كنا نلمسه، وكذلك اختفاء النعرات العشائرية نسبياً وتبؤات المرأة مكانها اللائق بها.

وبما أن ثالوث الجهل والفقر والمرض قد خيم على العراق منذ العهد العثماني وكانت العلاقات الفبلية هي السائدة وكانت الدولة تؤيد الإقطاع في ذلك العهد، لم تكن العلاقة بين الدولة والمجتمع جيدةً.

ومن الناحية الدينية، ساد في العراق المذهبان السنوي والشيعي⁽¹⁶⁾. أما الشعب الگردي فغالبيته العظمى سنيون شافعيون، وكان للتصوف شيوخ وقبول في الأوساط الگردية ولا سيما الطريقةان القادرية والنقشبندية، وكان لهما تأثيراتهما البارزة في المجالات المختلفة، ولا تزالان في گرستان⁽¹⁷⁾.

وكان نسبة سكان القرى والأرباف في العشرينات والثلاثينيات تبلغ 70% من مجموع سكان العراق، وكانوا يعيشون في تخلف وفق، ولم يصل إليهم أي خدمات صحية وثقافية، وكانت نسبة سكان المدن حوالي 20% من سكان العراق. وكان سكان السليمانية سنة 1925 قريباً من 10,000 عشرة آلاف نسمة⁽¹⁸⁾. ولكن ظهر نمو واسع بعد ثورة 14 تموز ولا سيما في السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي.

المطلب الثاني: حياة العلامة ملا محمد الرئيس الشخصية والعلمية

اسمه ونسبة وولادته:

هو محمد بن عبدالفتاح بن إسماعيل البوکاني، ولد سنة (1321هـ - 1903م) في قصبة (بوکان) بگرستان الشرقية.

دراسته وشيوخه:

دخل الكتاتيب في صغره، فختم القرآن الكريم وقرأ بعض الكتب الصغيرة تدريباً على القراءة والكتابة لدى والده الذي كان عالماً دينياً، ثم قرأ كليات الشاعر الإيرلنی (سعدي الشيرازي) المشهور بأشعاره الحكيمية وما فيها من عبر وعظات⁽¹⁹⁾.

في سنة 1915 وأثناء الحرب العالمية الأولى اضطرت أسرته للرحيل من بوکان إلى السليمانية، فبقيت الأسرة في السليمانية ستة أشهر، درس خلالها بعض الكتب التركية لدى المرحوم خواجه أفندي المعروف بتمكنه في اللغة التركية. ثم عادت الأسرة إلى موطنها (بوکان). وفي سنة 1918 وأثناء ما اشتهر بالمجاعة الكبيرة التي راحت ضحيتهاآلاف مولفة من البشر جوعاً، تلمذ الشيخ لدى العالم ملا محمد الگرويسي في قرية قرب بوکان، فدرس بعض الكتب في الصرف والنحو مثل (تصريف الزنجاني، عوامل الجرجاني و الأنموذج في النحو) ثم درس كتاب (الصمدية) في النحو وكتاب تصريف ملا على الأشئري عند العالم الملا علي الشويري⁽²⁰⁾.

وفي عام 1920 ذهب لإتمام تحصيله العلمي إلى قرية (تركمان كندي) فواصل الدراسة عند أستاذة الملا سيد حسين الطاهري بوعي، فدرس عنده كتاب (الفوائد الضيائية) لعبدالرحمن الجامي في النحو وكتاب (سعده الله) في التصريف وقسطاً من كتاب (المنهج) في فقه الإمام الشافعى من تأليف شيخ الإسلام أبي زكريا يحيى بن شرف النووي، وقساً من بداية شرح السيوطي على ألفية ابن مالك في النحو⁽²¹⁾.

ثم ارتحل إلى قرية (کانی رمش) وبقي فيها سنة كاملة، درس خلالها كتاب شرح السيوطي لألفية ابن مالك المسقى بـ(البهجة المرضية) عند شيخه ملا صادق، كما درس عنده كتاب حسام كاتي وشرح الفناري على إيساغوجي وحاشية عبدالله اليزدي على تهذيب المتنق؛ وكذا رسالة آداب البحث والمناظرة لبرهان الگلنجوي، إضافة إلى دراسته لبعض الكتب الفقهية.

وفي سنة 1922 عاد إلى قرية (تركمان كندي)، فواصل دراسته عند شيخه الجليل الملا سيد حسين الطاهري بوعي وبقي عنده هذه المرة ثلاثة سنوات، وأكمل عنده حاشية عبدالله اليزدي على تهذيب المتنق وشرح الگلنجوي وشرح الشمسية في المتنق وشرح العقائد النسفية في علم الكلام بحاشية الخيالي، وكتاب المطول للتفازاني في علم البلاغة، وكتاب جمع الجوامع في علم أصول الفقه.

⁽¹⁶⁾ ينظر: لمحات اجتماعية من تأريخ العراق، د. علي الوردي، 108/2.

⁽¹⁷⁾ ينظر: التعريف بمساجد السليمانية ومدارسها الدينية، محمد الفزلاجي، ص 20-19.

⁽¹⁸⁾ ينظر: المفصل في تأريخ العراق، ص 559.

⁽¹⁹⁾ لأن دراسة الفارسية كانت منتشرة آنذاك في المدارس العلمية في گرستان.

⁽²⁰⁾ ينظر: نبذة من حياة ملا گلالة الحاج ملا محمد الرئيس باللغة الگردية، بقلم ملا محمود الگلالي، ص 17-19.

⁽²¹⁾ المصدر نفسه، ص 19-20.





وفي سنة 1925 ذهب إلى مدينة سبلاغ، بقي فيها سنة كاملة ودرس خلالها عند أستاده الملا حسين المجدى، فأكمل عنده ما تبقى من كتاب جمع الجواب، كما درس عنده في علم الفلك كتاب تشريح الأفلاك وشرح الجغمىنى وبعضاً من متن تجريد الكلام لنصير الدين الطوسي. ثم عاد إلى موطنها (بukan) فدرس عند الشيخ القاضى محسن رسالة الحساب لبهاء الدين العاملى، وشرح أشكال التأسيس فى الهياء، كما تلقى بعض الدروس من كتاب تهذيب الكلام من شيخه المعروف بعلمه الغزير الحاج باشىخ فى قرية (حماميان)⁽²²⁾. بعد كل تلك السنوات من تحصيله، توجه إلى مدينة السليمانية، وألقى عصا ترحاله فى مسجد ومدرسة خانقاه مولانا خالد النقشبندى لدى عالمة عصره الشيخ عمر الشهير ابن القرداغى. ولما فاتح الشيخ بطلبه القبول فى مدرسته كطالب، أجابه الشيخ بأن مورد الطالب فى المدرسة لا يكفى لأكثر من الطلاب المتوجدين فيها -إذ كان الغلاء وشظف العيش سائداً جراء الحرب العالمية الأولى-، فتقى ليته تلك حزيناً محروم القلب. وكان الطالب النبيل السيد ملا عناية الله مراد أحد طلاب المدرسة آنذاك يشاركه أحزانه، فاصطحبه صباحاً لمقابلة الشيخ المدرس وقال: يا أستاذ، إن هذا الطالب ذكى ومتتفوق علمياً، فأنا مستعد لأنشاركه في حصتي من موردي -وهو ثلاثة أخبار في اليوم-، فأرجو أن توافق على قبوله في مدرستكم. فقال الشيخ: إذا كان الأمر كذلك، فلا مانع عندي من قبوله. وبذلك تم له قبوله، فتقى في مدرسة خانقاه مولانا خالد سنتين وأربعة أشهر وهو يواصل دراسته في المواد الدراسية للمرحلة الأخيرة، ونال الإجازة العلمية لدى الشيخ العلامة ابن القرداغى في أول صفر سنة 1347هـ-1928م⁽²³⁾، بعدما أصبح أحد العلماء الأعلام في كردستان.

إمامته وخطابته وتدريسيه:

وبعد إتمام دراسته وأخذته الإجازة، ذهب إلى قرية (كلالة) التابعة لناحية (ماوەت) من قضاء شهر بازار⁽²⁴⁾، استجابةً لطلب أهلها وسكن هناك موصلاً وظيفة الإمامة والخطابة والتدريس؛ فاحترمه أهل القرية وذاع صيته واشتهر بعلمه الغزير وتقواه ودوره الفاعل في الوعظ والإرشاد وإصلاح ذات البين، فأقبل عليه طلاب العلم من مختلف الأطراف وازدحمت مدرسته بالطلبة. وأخذ أهل القرية على عاتقهم خدمة الطلاب والمدرسة وتحمل محمد آغا ابن عباس آغا معظم تكاليف المدرسة والطلاب، فقدم كل ما في وسعه من أجل ازدهار المدرسة وتأهيل الطلاب وتخریجهم علماء عاملين في سبيل الدين والمسلمين⁽²⁵⁾، وشاركه في ذلك وجهاء القرية وكذلك عامة أهاليها كل حسب ما في وسعه، فاشتهرت المدرسة وفاح في الأرجاء أريح العلوم الإسلامية والعربية وأصبح الملا محمد الرئيس نجماً لاماً في سماء كردستان والعراق⁽²⁶⁾.

بقي على هذه الحالة بكل إخلاص وتقان ونكران للذات مدة 42 عاماً دون كلل أو ملل. إلى أن حلّ به المرض و فعلت به الشیوخة ما يوهن عظمه ويبعد حواسه، فرأى الانفكاك من الوظيفة وإحالة نفسه على التقاعد، فغادر قرية (كلالة) متوجهاً إلى السليمانية سنة 1970، فحلَّ في حيٍ (خربات). وكان يقضى نهاره في حجرة خاصة في مسجد الشيخ يوسف الواقع في حيٍ (سرشقام)، يواصل مطالعاته ويدرس بقدر استطاعته ويجيب على أسئلة الناس الشرعية ويستقبل زواره من العلماء والوجهاء والمستقين وعامة الأهل والأقارب وأهل البلد.

⁽²²⁾ المصدر نفسه، ص 20-21.

⁽²³⁾ ينظر: نبذة عن حياة ملا كلالة الحاج ملا محمد الرئيس، ص 64-65، نقله المؤلف عما كتبه الشيخ الرئيس عن حياته بقلمه؛ شخصيات كردية: الملا محمد الكلالهي، مقال في جريدة العراق، العدد 1002، في 14/6/1979م؛ روزگاری ژیان (ایام حیاتی - ذکریات ملا عبدالکریم المدرس)، ط 1، انتشارات گردستان، سندج، 1392ش، ص 125.

⁽²⁴⁾ هذا في ذلك الوقت، أما الآن فـ(ماوەت) قضاء تابعة لمحافظة السليمانية.

⁽²⁵⁾ نستطيع أن نسمى ما قام به الحاج محمد آغا بوقفة رجل غيور على دينه في خدمة عالم عامل ومدرسته، فعندما ذهب العلامة ملا محمد الرئيس إلى قرية كلالة ليكون فيها إماماً وخطيباً ومدرساً، استقبله بحفاوة باللغة رجل القرية المعروف في المنطقة الحاج محمد آغا ابن عباس آغا، الذي كان ذا نفوذ وهيبة ومكانة سامية، كما كان رجال ديننا صالحـاً قاماً بخدمة المسجد والمدرسة وطلابها لسنوات طويلة، وكان يحترم الشيخ المدرس ويأخذ بنصائحه وتوجيهاته، وقد حجا معاً سنة 1941 وزاراً بيت الله الحرام. وقد كان في القرية بعض أملاك من الأراضي والبساتين موقعاً على مسجد القرية ومدرستها الدينية وبعض منها موقعاً على إمام ومدرس القرية.

⁽²⁶⁾ ينظر: علماؤنا في خدمة العلم والدين، عبدالکریم محمد المدرس، عنی بنشره: محمد علي القرداغی، ط 1، دار الحرية، بغداد، 1983، ص 538-537.



وفاته، رثاؤه وما قيل فيه، أولاده وذريته:

واستمَرَّ الشِّيخُ الرَّئِيسُ فِي السَّلِيمَانِيَّةِ عَلَى تَأْكُلِ الْحَالَةِ إِلَى أَنْ وَافَهُ أَجْلَهُ فِي 26/4/1979، وَالْتَّحَقَ بِرَبِّ الصَّالِحِينَ فِي الدَّارِ الْآخِرَةِ. رَحْمَةُ اللَّهِ وَغَفَرَ لَهُ وَأَسْكَنَهُ جَنَّتَهُ الْأَبْدِيَّةِ. وَبِوْفَاتِهِ اخْتَفَتْ نَجْمَةُ لَامِعَةِ سَمَاءِ كُرْدِسْتَانَ وَتَأْسَفَ لِوْفَاتِهِ أَهْلُ الْمَدِينَةِ وَعَلَمَوْهَا. وَلَقَدْ صَدَقَ عَلَيْهِ قَوْلُ الْمُتَنَبِّيِّ فِي مَدْحِ قَاضِيِّ أَنْطَاكِيَّةِ⁽²⁷⁾:

يَدْرِي بِمَا بَكَ قَبْلَ تَظْهُرِهِ لَهُ
عَلَمَةُ الْعُلَمَاءِ وَالْجُنُاحُ الَّذِي
مِنْ ذَهْنِهِ وَيَحْبِبُ قَبْلَ تَسْأِلِ
لَا يَنْتَهِي وَلَكُلَّ لَجَّ سَاحِلُ⁽²⁸⁾

رَثَاهُ عَدْدٌ مِّنَ الْعُلَمَاءِ وَالْأَبْيَاءِ، وَكَتَبَ عَنْهُ بَعْضُ الْكُتُبِ فِي الْجَرَادِ الْمَحْلِيَّةِ. وَكَانَ مِنْ كُتُبِهِ بَعْدِ وَفَاتِهِ الْكَاتِبُ الْفَدِيرُ وَالْأَدِيبُ النَّبِيلُ السَّيِّدُ فَاتِحُ عَبْدِ الْكَرِيمِ الْمَدْرِسُ، فَمَا جَاءَ فِي مَقَالَتِهِ فِي جَرِيدَةِ الْعَرَقِ: "فِي 26 نِيسَانَ الْغَابِرِ فَقَدَتْ أَسْرَةُ الْعِلُومِ الْدِينِيَّةِ فِي كُرْدِسْتَانَ أَحَدَ كَبَارِ عُلَمَاءِ الدِّينِ الْأَكْرَادِ، ذَلِكُمْ هُوَ الْعَالَمُ الْحَاجُ الْمَلاُّ مُحَمَّدُ الرَّئِيسُ الْكَلَالِيُّ، كَانَ مِنَ الْأَفَاضِلِ الْقَلَالِيِّينَ الْمُصْلِيِّعِينَ فِي مُخْتَلَفِ الْعِلُومِ الْعَرَبِيَّةِ وَالْإِسْلَامِيَّةِ..."⁽²⁹⁾. وَذَكَرَ الْكَاتِبُ السَّيِّدُ فَاتِحُهُ فِي مَقَالَتِهِ آثَارَهُ وَبَيَّنَ مَكَانَتَهُ الْعَلَمِيَّةَ وَإِخْلَاصَهُ وَتَقْوَاهُ.

وَقَدْ تَزَوَّجَ الْحَاجُ الْمَلاُّ مُحَمَّدُ فِي قَرْيَةِ الْكَلَالِيَّةِ بِأَمْانَةِ بَنْتِ الْحَاجِ الْمَلاُّ مُحَمَّدِ الْكَلَالِيِّ، فَرَزَقَهُ اللَّهُ مِنْهَا خَمْسَةُ أَبْنَاءٍ وَأَرْبَعَ بَنَاتٍ، وَهُمْ (عَبْدُ الرَّحْمَنُ، مُحَمَّدُ عَلَيٍّ، مُحَمَّدُ صَالِحٍ، مُحَمَّدُ سَعِيدٍ، حَسَنٌ، خَدِيجَةٌ، فَاطِمَةٌ، عَائِشَةٌ، حَفْصَةٌ). وَلَهُمْ أَوْلَادٌ. نَتَّمَنِ لَهُمُ الْمَوْفِقِيَّةَ وَالسَّيِّرَ عَلَى هُدَىِ الْإِسْلَامِ، مُتَذَكِّرِيْنَ مِنْ آثَارِ جَهَنَّمِ خَدْمَةِ الدِّينِ وَالْعِلْمِ وَالْوَطَنِ دِيَنَنَا وَمَسَلَّكَاً.

مَلَأَ مَرْأَةُ الرَّئِيسِ النَّاحِيَةَ الْاجْتِمَاعِيَّةَ:

كَانَ رَحْمَهُ اللَّهُ تَعَالَى خَيْرًا كَرِيمًا ذَا عَطْفَ وَرْقَةِ قَلْبٍ، فَكَانَ بِمَثَابَةِ الْأَبِ الرُّوْحِيِّ لِسَكَانِ قَرْيَةِ (الْكَلَالِيَّةِ)، يُحِبُّهُمْ وَيَحْتَرُمُهُمْ، وَهُمْ يَكْانُوا يَبَادِلُونَهُ الْحُبَّ وَالْاحْتِرَامَ⁽³⁰⁾، فَكَانَ يَشَارِكُهُمْ فِي أَحْزَانِهِمْ وَأَفْرَاحِهِمْ، يَشَارِكُهُمْ بِجَدِيَّةٍ فِي حَلِّ مَشَاكِلِهِمْ، يَزُورُهُمْ فِي بَيْوْتِهِمْ، يَنْصَحُهُمْ بِالتَّوْجِهِ إِلَى الْخَيْرِ وَالصَّلَاحِ وَالصَّبَرِ فِي الشَّدَادِ وَالْمَلَمَاتِ. كَمَا كَانَ يَقُولُ بِإِصْلَاحِ ذَاتِ بَيْنِهِمْ إِنْ حَدَثَتْ بَيْنَهُمْ خَصْوَمَاتٍ وَمَنَازِعَاتٍ، كَانَ يَعْمَلُ عَلَى سَدِّ النَّوَاقِصِ الَّتِي تَحْدُثُ فِي مَسْجِدِ الْقَرْيَةِ وَمَدْرَسَتِهِ الْدِينِيَّةِ أَوْ فِي الْطَّرَقَاتِ وَالْأَمَانَاتِ الْعَامَّةِ وَيُسَاعِدُ الْقَرَاءَ وَالْمَحْتَاجِينَ وَالْمَرْضَى؛ فَكَانَتْ مَوَاقِفَهُ تَلَكَّ مَحْلَ تَقْدِيرِ الْأَهَالِيِّ وَاحْتِرَامِهِمْ⁽³¹⁾.

كَانَ دَائِمًا مَحَافِظًا عَلَى نَظَافَةِ هَنْدَامِهِ وَإِنْاقَتِهِ فِي الْمَلِيسِ وَالْمَأْكَلِ، وَتَمْيِيزَ بِحَسْنِ مَلَامِحِهِ وَهَيْبَتِهِ الْشَّخْصِيَّةِ، آمِرًا بِالْمَعْرُوفِ نَاهِيَاً عَنِ الْمُنْكَرِ، حَسْنِ الْمَعْشَرِ قَوْيِيِّ الْأَسْلُوبِ لَطِيفِ الْكَلَامِ، لَمْ يَأْخُذْ طِيلَةً حَيَّاتِهِ شَيْئًا -نَفْدًا أَوْ غَيْرَهُ- عَلَى قِيَامِهِ بِأَمْرِ عَقْدِ الزَّوَاجِ أَوْ مَا يَسْمَى بِثَمَنِ إِجْرَاءِ الْإِسْقَاطِ عَمَّا فَاتَّ الْمَيِّتَ مِنْ وَاجِبَاتِ دِينِيَّةِ، كَمَا كَانَ يَأْخُذُ ثُمَّنَ تَلَكَّ الْمَهَامِ بَعْضَ رِجَالِ الدِّينِ. وَكَانَ مَعْرُوفًا بِكَرْمِهِ وَسَخَانَهُ وَيَمْتَلِكُ بِيَتًا أَنْبِقَتْ مَوْتَنَّا بِأَثَاثٍ مُنْسَبِّ لِعَصْرِهِ. لَمْ يَكُنْ فِي حَيَّاتِهِ مُتَمَلِّقاً وَمُتَنَزَّلِفَا إِلَى الْأَغْنِيَاءِ وَرِجَالِ الْسُّلْطَةِ أَيَا كَانُوا، وَلَمْ يَكُنْ مِنَ الْمُتَهَالِكِينَ عَلَى تَحْقِيقِ مَصَالِحِهِمُ الْشَّخْصِيَّةِ، بَلْ عَلَى الْعَكْسِ مِنْ ذَلِكَ كَانَ مُؤْمِنًا تَقِيَا وَرَعَا مَطْبِقاً لِأَحْكَامِ الشَّرِيعَةِ وَمَتَّبِعاً لِسُنَّةِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، يَعْمَلُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَفِي سَبِيلِ مَرْضَاهِ تَعَالَى؛ كَانَ مَنْتَهِيَ هُمَّهُ وَغَايَتِهِ أَنْ يَكُونَ مَرْضِيًّا عَنْدَ اللَّهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، كَانَ كَمَثَالَهُ مِنَ الْعُلَمَاءِ الْعَالَمِينَ يَنْظَرُ إِلَى الدِّينِ بِمَنْظَرِ الْإِمَامِ الشَّافِعِيِّ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ- النَّاظِرِ إِلَى الدِّينِيَّةِ كَجِيْفَةِ مَسْتَحِلَّةِ تَنْجَذِبِهَا السَّبَاعُ وَالْجَوَارُ.

(27) أي: أبي الفضل أحمد بن عبد الله الأنطاكي.

(28) ينظر: *ديوان المتنبي بشرح عبد الرحمن البرقوقى*، طبعة دار الكتاب العربي، بيروت، بدون رقم الطبعة وسنة الطبع، 3/374.

(29) *جريدة (العراق)*، مقال: (شخصيات كُرديّة: الملا محمد الْكَلَالِيُّ)، العدد 1002، في 14/6/1979، لم يكتب الكاتب اسمه، لكن يقول أقرباء الشِّيخِ الرَّئِيسِ أنها من كتابة السيد فاتح عبد الكريمية المدرس.

(30) تتنَعَّي الإشارةُ هُنَّا إِلَى أَنَّهُ قدْ حَوَّلَ الْمَرْحُومَ الشِّيخَ حَمْدَ الْخَالِ قَاضِيَ السَّلِيمَانِيَّةِ أَنْذَاكَ وَزَمِيلِهِ فِي الْدِرَاسَةِ مَعَ وَجْهَاءِ أَسْرَ الشِّيخِ حَمْدَ الْخَالِيْنَ أَنَّ ذَلِكَ يَقْتَعِنُهُ بِأَنَّ يَأْتِي إِلَى مَدِينَةِ السَّلِيمَانِيَّةِ وَيَبْسُطُهُ مَعَ إِمَامًا وَخَطِيبًا وَمَدْرِسًا فِي الجَامِعِ الْكَبِيرِ -جَامِعِ الْحَاجِ الْمَلاُّ كَلَالِيُّ- أَحْتَرَمَهُ وَيُغَادِرُ قَرْيَةَ الْكَلَالِيَّةِ وَذَلِكَ فِي بِدَائِيَّةِ إِقَامَتِهِ بِالْكَلَالِيَّةِ، لَكِنَّهُ اعْتَذَرَ عَنْ قَبْلِ ذَلِكَ لِسَبَبَيْنِ، أَوْ لَا: احْتَرَمَ أَنْزَلَهُ فِي الْدِرَاسَةِ الْمَلاُّ عَبْدَ اللَّهِ الْبَيْرُوْيِّ الَّذِي كَانَ أَنْذَاكَ إِمَامًا فِي الْجَامِعِ الْكَبِيرِ، وَثَانِيًّا: نَزَلَ لَا عَنْدَ رَغْبَةِ إِصْرَارِهِ أَهْلَ قَرْيَةِ الْكَلَالِيَّةِ عَلَى بَقَائِهِ فِي قَرْيَتِهِمْ.

وَكَانَ الشِّيخُ حَمْدَ الْخَالِ عَالِمًا وَأَدِيْبًا وَكَاتِبًا فِي مُخْتَلَفِ الْمَجَالَاتِ الْعِلْمِيَّةِ وَالْقَانُونِيَّةِ، وَكَانَ يَبْعَثُ بِمَسْوِدَاتِ مَوْلَافَتِهِ إِلَى الْحَاجِ الْمَلاُّ حَمْدَ الرَّئِيسِ لِيَأْخُذَ بِمَلَاحِظَاتِهِ وَيَسْتَقِدَ مِنْ تَصْحِيحَاتِهِ قَبْلَ الطَّبعِ، لَأَنَّهُ كَانَ يَعْلَمُ حَقِيقَةَ مَقْرَنَتِهِ الْعِلْمِيَّةِ وَإِطْلَاعَهُ الْوَاسِعَ عَلَى مَوْضِيَّاتِ مَوْلَافَتِهِ. يَنْظَرُ: بَعْضُ مَعَالِمِ شَخْصِيَّةِ الْحَاجِ الْمَلاُّ حَمْدَ الرَّئِيسِ، بِقَلْمَانِهِ مُحَمَّدْ سَعِيدِ مُحَمَّدِ الْبَوْكَانِيِّ، نَقْلَهُ مَلاُّ حَمْدَ الْخَالِيِّ فِي كِتَابِ (الْحَاجِ الْمَلاُّ حَمْدَ الْخَالِيِّ الشَّهِيرُ بِالرَّئِيسِ). جَمْلَةُ مِنْ فَتَوَاهِ وَخَطِيبَهِ فِي أَيَّامِ الْجَمَعَةِ وَالْمَنَاسِبَاتِ، صَ59-60، وَكَذَا (نِذَّةُ مِنْ حَيَاةِ الْمَلاُّ كَلَالِيَّ، صَ61-62).

(31) ينظر: *نِذَّةُ مِنْ حَيَاةِ الْمَلاُّ كَلَالِيَّ الْحَاجِ الْمَلاُّ حَمْدَ الرَّئِيسِ*، مَلاُّ حَمْدَ الْخَالِيِّ، صَ39-40.



فنظرته هذه إلى الدنيا جعلته شخصية متميزة كبيرة، إذ إن ذلَّ العبودية الحقة لله تعالى أعظم ثروة تعز الماء في الدنيا والآخرة. وبسبب حرصه على إحقاق الحق ودعوته إلى تطبيق الحق والعدالة في مختلف مراافق الحياة وميادين العمل ودعوته إلى التعاون والنهوض بالحياة الاجتماعية وخدمة الشعب والوطن واتباع شريعة الإسلام وخدمة المسلمين، كان المسؤولون يحترمونه ويستجيبون لما يطلبه من تحقيق المصالح العامة، وكان الكثيرون منهم يزورونه، حتى إن المرحوم ملا مصطفى البارزاني في زيارته لمنطقة ماووت وشهر بازار ذهب إلى قرية گلاله، وكان قد أمر آنذاك بإعدام شخص معروف تصدى لقوات البارزاني المراقبة له مع مجموعة من المسلمين، وبعد أن فشل في محاولاته وعلم البارزاني بما كان يعمله سراً وجهراً أمر بإعدامه، لكن الملا محمد الرئيس بعد أن التقى بالبارزاني في القرية وتحدث معه استطاع بحسن أسلوبه وقوة منطقه أن يقنع البارزاني بالتراجع عن قراره بإعدام ذلك الرجل، ففلا عنه⁽³²⁾. هذا أوردناه كمثال على مكانته المتميزة وحسن سيرته وقوة شخصيته العلمية والاجتماعية.

كان العلامة الرئيس مخلصاً للمسجد والمدرسة وطلابها حريصاً عليهم مهتماً بشؤونهم، فضلاً عن إخلاصه التام في التدريس حسبة الله، فكان يتعامل مع طلابه تعامله مع أولاده. وكان بتعامله الاجتماعي الممتاز نموذجاً حياً للأخلاق الحسنة والأعمال الصالحة والأقوال الجميلة المؤثرة النابعة من نفسه الزكية.

كان له علاقة جيدة مع شيخ الطريقة، ومع علماء الدين، فمع أنه لم يكن تابعاً لأية طريقة تصوفية لكنه كان يجلّ مشائخ الطريقة المتبعين لكتاب الله وسنة رسوله (صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) الخادمين لدين الله وشريعة الإسلام والعلوم الدينية كمشائخ الطريقة النقشبندية في بياره، والشيخ أمين البيژوبي، وال حاج الشیخ محمد الشیخ محسن فی قریة (گاپیلون)؛ إذ وجد فيهم ترکیة النفس والعمل الخالص لله دون استغلال الدين للمصالح الدنيوية والارتزاق أو إجراء طقوس وبدع سیئة نعی عنها الإسلام، وحينما ظهرت طریقة معروفة باسم (حقه) في منطقة (دوکان) والقرى الواقعة قرب جبل (پیرمگرون)، أصدر فتویٰ في حقهم، وبعث بها قبل نشرها إلى استاذه وشيخه المجيئ له الشیخ عمر الشیهربابن القرداغی فی السليمانية، ليأخذ برأیه فی فتواه، فكتب الشیخ عمر رحمة الله تعالى- على فتواه تقریطاً وتائیداً لها: "جميع ما قاله الفاضل ملا محمد صاحب و مطابق لروح الدين والشريعة". وبعدما أمضى استاذه فتواه، نشرها. ثم أصدر الشیخ ملا محمد جلیزاده في کویسنجق فتویٰ على غرار فتویٰ ملا محمد الرئيس في حق أتباع حركة (حقه)⁽³³⁾. وكل ذلك محاولة من هؤلاء العلماء لتصحيح مسار حركة (حقه) ودعوتهم إلى العودة إلى الحق في المسائل التي انحرفوا فيها عن أصل الشريعة المحمدية والطريقة النقشبندية وزادوا عليها وخالفوا فيها ظاهر الشرع.

مكانته العلمية، تدریسہ و طلابہ:

كان قليل النظير في تمكنه العلمي وبحره في العلوم الإسلامية والعربية، فقد شهد له طلابه الأذكياء بأنه لبلوغه المراتب العالية في كل العلوم المتداولة فقد تجاوز في كل علم ما هو في تصور طلابه، فإنه حين يتكلم ويناقش في موضوعات أي علم تظن أنه هو واسع ذلك العلم ومصنفه الأول.

وقد واظب على التدريس بعد أخذه الإجازة في مدرسته العامرة في (گلاله) أكثر من أربعين سنة، درس خلالها الكثيرون من طلاب العلوم العقلية والنقلية في تلك المدرسة مختلف العلوم المتداولة آنذاك من الفقه وأصوله والتفسير وعلوم اللغة العربية والفالك والرياضيات والمنطق والكلام وغيرها. وكانت مدرسة قرية (گلاله) في سنوات تدريس العلامة ملا محمد الرئيس شعلة وضاعة في گرستان عموماً وفي منطقة شهر بازار والسليمانية خصوصاً، تأتي إليها مجموعات من الطلاب في مختلف المراحل الدراسية من أطراف جنوب گرستان وشرقها، فأجاز كثيرين، وبرز منهم علماء مشهورون ومدرسوون متفوقون. ومن أشهر طلابه:

- 1- ملا عبدالله الگناوي، مدرس قرية (میرزارستم).
- 2- الحاج ملا حسين ملا حسن الدشتبيوي.
- 3- ملا علي الدولکاني.
- 4- ملا عبدالله قادر الکلالي.
- 5- ملا أبویکر الوجاخي (الشوري).
- 6- ملا سعد الله الھورامي.
- 7- ملا سعید الزمانکویی.
- 8- ملا عبدالرزاق ملا حسين الماوی.

(32) ينظر: نبذة من حياة وسيرة ملا گلاله الحاج ملا محمد الرئيس، ملا محمود الکلالي، ص 68-73.

(33) ينظر: المصدر السابق نفسه، ص 84-85، وكذلك: الحاج ملا محمد الرئيس-حملة من فتاواه وخطبه في أيام الجمعة والمناسبات، ص 49-49.



9- ملا شيخ عبدالرؤوف البيروبي النقشبendi.

10- ملا حسن البيناسي.

11- ملا أحمد البيروبي.

12- ملا إبراهيم السيولي.

13- ملا سيد نور الدين سيد حسن الوازى اللاجاني.

14- ملا رسول الكلالي.

وغيرهم من العلماء في العراق وإيران (شرق كُردستان وجنوبها)⁽³⁴⁾.

وصف النسخة الخطية

اسم المخطوطة: مسائل متعلقة بالإبراء.

اسم المؤلف: الشيخ الحاج ملا محمد بن عبدالفتاح المشهور بـ ملا محمد الرئيس البوکانی - الكلالي.

تاریخ التأليف: مجهول.

اسم الناشر: محمد صالح (نجل المؤلف).

تاریخ النسخ: مجهول.

عدد الأوراق: 8 .

قياس الورق: 21 × 17 سم.

نوع الخط: النسخ.

لون الورق: أصفر.

لون المداد: أسود.

عدد السطور: 12 سطراً في كل صفحة، عدا الأخيرة فيها أربعة سطور.

الخط واضح يقرأ بسهولة ويسهل، كتبت الكلمات في السطور بقياسات دقيقة صغيرة. كتبت الحواشى والتعليقات في أطراف الصفحات بخط أكثر دقةً وأصغر حجماً وقياساً ل كلماتها مما هو وارد في النص، ورمزت إلى كل حاشية برمز خاص بها. أوراق المخطوطة لم تأت مسلسلة ومرتبة حسب تسلسلها الصحيح، سوى الورقتين الأولى والثانية والسابعة والثامنة، فالورقة الثالثة ذات صفحتين (11، 12) تأتي بعد الورقة ذات صفحتين (5، 6)، والورقة ذات صفحتين (9، 10) تأتي بعد الورقة ذات صفحتين (11، 12). هكذا وجدنا المخطوطة وحققتنا نصها وثبتنا حواشيه في الهاشم، دون أن نفك أوراقها بعضها عن بعض.

لم يرقم الناشر الأوراق، ولم يكرر كلمة واقعة في نهاية السطر الأخير من ظهر كل ورقة سابقة ليكتبها في بداية السطر الأول الآتي من وجه الورقة اللاحقة، كما لم يكتب الكلمة الأولى الآتية في بداية السطر الأول من وجه الورقة اللاحقة تحت السطر الأخير من الجانب الأيسر في ظهر الورقة السابقة، تلك العادة المتّبعة لدى الناشرين القدامى. ولذلك وجدنا بعض الصعوبات في تحقيق النص.

أوراق المخطوطة سالمة، تعرضت لقليل من الرطوبة ولكنها لم تؤثر فيها تأثيراً يؤدي إلى تمزق أو مسح ومحو بعض الكلمات من النص أو من الحواشى، والرسالة الخطية غير مغلفة. وكما أشرنا إليه في المقدمة، فإن الرسالة تتوزع إلى محورين أو نوعين من أنواع مسائل الإبراء وصيغها. كتب الناشر داخل النص لفظ (النوع الأول) و (النوع الثاني) بمداد أحمر، وما عدا هذا كتب بمداد أسود.

استغل الناشر مسافة 15 سم عمودياً و 9 سم أفقياً لكتابة نص الرسالة، وترك الباقي من أطراف الصفحات إما بياضاً أو لكتابة الحواشى والتعليقات العائدة للمؤلف.

⁽³⁴⁾ ينظر: نبذة من حياة ملا گلاله الحاج ملا محمد الرئيس، كتبه: ملا محمود الكلالي، ص 108-110، وكذلك: الحاج ملا محمد الرئيس - جملة من فتاواه وخطبه في أيام الجمع والمناسبات، ص 64-65.

المبحث الثاني: النص المحقق

بسم الله الرحمن الرحيم

{الإبراهاء}

الحمد لله على آلائه، والصلوة والسلام على سيد أولئك، وعلى آله وأصحابه حماة دين الله وأوليائه⁽³⁵⁾.

وبعد؛ فهذه مسائل متعلقة بالإبراء⁽³⁶⁾، جمعتها⁽³⁷⁾ من الكتب المعتمدة⁽³⁸⁾، لعل الله يبرأ⁽³⁹⁾ بها جامعها من النار الموقدة، وينفع بها طلاب الحق من العلماء البررة، ويصرف عنها وجوه أهل العصبية والجهل.

وذلك المسائل⁽⁴⁰⁾ نوعان:

النوع الأول: ما⁽⁴¹⁾ فيها⁽⁴²⁾ تقديم لفظ الزوج؛ لو قال: إن، أو إذا⁽⁴³⁾ أبرأته من صداقك فأنت طالق، فيشترط لوقوع الطلاق أن تبرئه في مجلس التواجب⁽⁴⁴⁾، بأن لا يقع الفصل بكلام أجنبي⁽⁴⁵⁾ طويلاً - ولو من غير المطلوب جوابه - ولا بسكت طويلاً. فلو أبرأته - لا فوراً⁽⁴⁶⁾ - ظانة أنها طلقت فالذى رجحه في "التحفة" صحة [البراءة]⁽⁴⁷⁾ وعدم وقوع الطلاق⁽⁴⁸⁾. ولو قال: متى، أو نحوه، فلا يشترط هذا الشرط؛ ويشترط أيضاً أن تقول في الجواب: أبرأتك، أو عفوتكم، أو غيرهما من ألفاظ الإبراء⁽⁴⁹⁾.

⁽³⁵⁾ أولئك: هنا بمعنى أنصاره، أي أنصار دين الله، لأن الولي يأتي لعدة معان كالمحب والصديق والنصير، والأخير أوفق بالسياق. ينظر: القاموس المحيط للفيروز آبادي، بتحقيق: د. يحيى مراد، ص 1287.

⁽³⁶⁾ الإبراء: مجرد (برأ) والبارى من أسماء الله الحسنى، وهو الذي خلق الخلق لا عن مثل؛ أبرأ الله من مرضه: عافاه؛ وبرأ من الدين: كخلصت؛ وأبرأ المرأة: صالحها على الفراق. ينظر: لسان العرب، 46-48/1.

⁽³⁷⁾ جمعتها: هذه الكلمة تثبت أمانة المؤلف وهضمه لنفسه، فكثير يقولون: أفتتها، غروراً.

⁽³⁸⁾ المعتمدة: أي يعتمد عليها في الفتيا وإصدار الحكم الشرعي.

⁽³⁹⁾ بها: أي بسيبها.

⁽⁴⁰⁾ سماها مسائل لأنها ليست كل ما يتناول في الإبراء، فهو أسع وأشمل منها.

⁽⁴¹⁾ (ما) هنا: اسم موصول، وليس نافية كما يبدو أول وهلة.

⁽⁴²⁾ فيها: الضمير عائد إلى (ما) الموصولة، وأريده بها المسألة، ولذلك أنت الضمير.

⁽⁴³⁾ بخلاف التعليق بنحو (متى)، فلا يشترط الفور في التعليق به، بل متى أبرأته طلقت. ينظر: بغية المسترشدين، للسيد عبدالرحمن باعلوي، ص 269.

⁽⁴⁴⁾ التواجب في معنى التراهن أو التعاقد والتوافق، تواجب القوم أي تراهنوا، لأن بعضهم أوجب على بعض شيئاً. ينظر: المنجد، ص 887.

⁽⁴⁵⁾ كلام أجنبي: يزيد به كلاماً ليس له علاقة بمسألة الإبراء المشهود، وهذا توضيح لعدم طول الفصل في مجلس التواجب.

⁽⁴⁶⁾ هذه اللفظة (لا فوراً) لا تظهر بوضوح في المخطوطة.

⁽⁴⁷⁾ قال الشيخ: رجحه في التحفة، لأن ورد في فتاوى الأصحابي أن من علق الطلاق بما يقتضي الفورية فأبرأته لا فوراً ظانة أنها طلقت، لم تصح البراءة كما أفتى به القاضي حسين. وقال ابن حجر الهيثمي: فلين الأوجه صحة البراءة مطلقاً. ينظر: تحفة المحتاج لابن حجر، 628/7-629.

⁽⁴⁸⁾ كتب الشيخ الرئيس في الهاشم هنا ما يأتي: "قال الشرواني: قياس قول النهاية في [مسئلة]: بذلت صداقى على طلاقى، عدم صحة [البراءة] هنا". ينظر: الشرواني على التحفة، 629/7.

* المسألة: في المخطوطة، والصواب: المسألة، لأن الهمزة في وسط الكلمة تكتب بحرف حركتها بعد الساكن. ينظر: شرح الخضر البزدي على شافية ابن حجاج، 1095/2. البراءة: في المخطوطة. والصواب: البراءة.

⁽⁴⁹⁾ ذكر صاحب الأنوار خمسة شروط في هذه المسألة لوقوع الطلاق، وهي:

1. أن تقول في الجواب: أبرأتك، أو عفوتكم، أو غيرهما من ألفاظ الإبراء. بخلاف الأمة غير المأذونة في الخلع به، أو علق بما لا يقتضي الفور.

2. أن تبرئه عن المذكور، لا عن غيره.

3. أن تبرئه عن تمامه.

4. أن تبرئه مختاراً، وإلا فلا يقع.

5. أن تكون عالمة بقدرها، وإن فيقع بغير المثل ولا يبرأ. ينظر: الأنوار بحاشية الكثري، 2/104؛ وقد ذكر الشيخ الرئيس تلك الشروط في هذا البحث.



قال في البغية⁽⁵⁰⁾: "وألفاظ الإبراء: أبرأث، وغفوت، وأسقطت، وتركت، ووضعث، وحالت، وملكت، ووهبت⁽⁵¹⁾". وفيها أيضًا: "لو نذرت لك به⁽⁵²⁾، فإن أراد خلاصه من عهدة المهر بانت بذلك وبرئ. وإن أراد التعليق بلفظ الإبراء، أو أطلق صح النذر، ولا طلاق فيهما كما قاله الأشخر⁽⁵³⁾، واقتضاه كلام التحفة⁽⁵⁴⁾".

نعم رجح ابن حجر في فتاواه: أن النذر كالهبة، فحينئذ يقع به الطلاق عند الإطلاق، نظرًا إلى استواهما في المعنى. انتهى مختصرًا⁽⁵⁵⁾.

ويشترط أيضًا علهمما به⁽⁵⁶⁾، وقولهم: لا يشترط علم المبرأ، محله فيما لا معاوضة فيه بوجه⁽⁵⁸⁾. وظاهر أن العبرة بالعلم في حال الإبراء، فلا اعتبار بالعلم بعده⁽⁵⁹⁾.

ولو أبرأته ثم ادعت الجهل بقرره، فإن رُوِجَتْ صغيرة صدقت بيمينها، أو بالغةً ودلل الحال على جهلها به كونها مجرةً لم تستأذن، فكذلك⁽⁶⁰⁾. وإلا صدق بيمينه⁽⁶¹⁾. ولو ادعى جهلها به، وقالت: بل أعرفه، صدقت بيمينها أنها تعلم قدره وصفته حال [البرأة]⁽⁶²⁾، - ولو طلب تجربتها بذكر قدره فلم تذكره، لاحتمال طرق التسیان عليها.

ولو قال: إن أبرأته من مهرك وهو عشرة. فأبرأته منه فبان أقل أو أكثر، فالذي يظهر الواقع في الأولى⁽⁶³⁾، لأن الشرط علهمما، وقد صرّحوا بأن الإبراء من الأكثري يستلزم منه من الأقل. فصار شمول كلامه له كأنه يعلم، دون الثانية⁽⁶⁴⁾، لأنه حينئذ جاهل به⁽⁶⁵⁾.

ولو كان لها في ذمته معلوم ومجهول، فقال: إن أبرأته من جميع ما في ذمتي فأنت طلاق، فأبرأته من المعلوم وحده، أو منهما، فيصح الإبراء عن المعلوم ولا يقع الطلاق⁽⁶⁶⁾. ويأتي ذلك فيما لو طلقها ثلاثة ثم علق طلاقها بالإبراء، فأبرأته ظانة أنها في عصمه⁽⁶⁷⁾.

(⁵⁰) هي كتاب (بغية المسترشدين في تلخيص فتاوى بعض الأئمة من العلماء المتأخرین)، جمع: السيد الشريف عبدالرحمن بن محمد بن الحسين بن عمر المشهور بـ(باعلوی)، ت 1320هـ، والكتاب في فقه مذهب الشافعی رحمه الله، وألف باعلوی كتابه هذا سنة 1251هـ. ينظر: ترجمته في البغية، ص 5.

(⁵¹) ينظر: بغية المسترشدين، ص 270.

(⁵²) عبارة البغية، ص 271: "قال: متى أبرأته فلانة من جميع ما تستحقه فهي طلاق، فنذرت له بذلك...".

(⁵³) الأشخر: هو محمد بن أبي بكر الأشخر جمال الدين، فقيه شافعی يمنی، ولد سنة 945هـ، تفقه في زبيد، له كتب منها: (فتاوی) مرتبة على أبواب الفقه، ومنظومة في (أصول الفقه) وشرحها، ومنظومة في (رجال الحديث) وغيرها. توفي سنة 991هـ. ينظر: الأعلام للزرکلی، 6/59، والنور السافر للعیدروس، 1/192.

(⁵⁴) ينظر: تحفة المحتاج لابن حجر الهنّامي، 7/581.

(⁵⁵) ينظر: بغية المسترشدين، ص 271-272.

(⁵⁶) ينظر: الفتاوى الكبرى الفقهية لابن حجر الهنّامي، 4/62-63.

(⁵⁷) هذا هو الشرط الثالث للإبراء، في قول من قال لزوجته: إن أو إذا أبرأته من صداقك فأنت طلاق، وعلم الزوجين به شرط لوقوع الطلاق. ينظر: تحفة المحتاج بحاشيتي الشروانی والعبادی، 7/584. وفي الأنوار ذكر اشتراط أن تكون الزوجة عالمة بمقدار الصداق وسكت عن علم الزوج به. ينظر: الأنوار، 2/104. ونقل المؤلف (ملا محمد الرئيس) ما يأتي من كتاب البغية: "نعم قال السمهودي وأبو مخرمة: لا يشترط علم الزوج، ولكن يقع مع جهله رجعياً، وفيها أيضًا: "وطريق الإبراء عن المجهول أن تبرئه من قدر من جنس المبرء منه يقطع فيه بأنه لا يبلغه". ينظر: بغية المسترشدين، ص 269.

(⁵⁸) ينظر: تحفة المحتاج لابن حجر الهنّامي، 7/584.

(⁵⁹) نفس المصدر، 7/284؛ وعبارة التحفة: "وظاهر أن العبرة بالجهل به حالا وإن أمكن العلم به بعد البراءة".

(⁶⁰) كتب المؤلف الحاج ملا محمد الرئيس في هامش المخطوطة هنا نفلا عن كتاب بغية المسترشدين ما يأتي: "في البغية: ثم إن صدقها الزوج فلا طلاق ولا براءة، وإن كذبها وقع الثلاث ولا براءة، مواحدة له باقراره. نعم إن رجع وأمكن خطوه، قيل. وإن لم يمكن، كان قال: سمعتها تذكره قريباً، أو عند البراءة، فلا. وإن ادعى الزوج الجهل بالمهر صدق أيضاً إن أمكن ولا طلاق، ثم إن صدقته ذلك، وإن فهو مقر بالمهر وهي تذكره فلا مطالبة لها إلا إن رجعت وأنشأ هو إقرارا آخر. ولو عرفا أن المهر ألف ولم يعرفا كم هي لم يصح الإبراء، إلا إن قطع بكتبها. انتهى". ينظر: البغية، ص 272-273.

(⁶¹) ينظر: تحفة المحتاج لابن حجر الهنّامي، 7/585.

(⁶²) البراءة: في المخطوطة، والأحسن هنا: البراءة.

(⁶³) أي: في صورة ظهور الأفل.

(⁶⁴) أي: في صورة ظهور الأكثر.

(⁶⁵) ولا وقوع مع الجهل، لأن الطلاق بالإبراء معاوضة، وهي لابد فيها من علمهما بالعوض. ينظر: تحفة المحتاج، 7/630.

(⁶⁶) ينظر: نفس المصدر، 7/630، وفيه: إن القاضي حسينا أفتى بأنه لا يبرأ عن المعلوم لأنها إنما أبرأت في مقابلة الطلاق ولم يقع. ينظر: نفس

المصدر، 7/630.

(⁶⁷) ينظر: تحفة المحتاج لابن حجر، 7/630.



ويشترط أيضاً أن لا تتعلق به زكاة⁽⁶⁸⁾، وإلا فلا طلاق⁽⁶⁹⁾. وزعم أنَّ الظاهر أَنَّه إنما يقصد براعته مما تستحقه، وهي ليس في محله، بل الظاهر أَنَّه يقصد براعة ذمته من جميع ما فيها، إذ لو علم أَنَّ مستحقي الزكاة يتبعون به بعد الطلاق لم يوقعه⁽⁷⁰⁾.

قال السيد عمر⁽⁷¹⁾: هو واضح حيث صدر من جاهل بتعلق الزكاة أو بمقدار ما تعلقت به الزكاة، أو بكيفية تعلق الزكاة. أما إذا صدر من عالم بجميع ما ذكر حالاً فظاهر أَنَّه إنما يرید بالمهر ما هو لها، وأَيَّده [بمسألة]: أَنَّ أَبرأْتَني من مهرك الذي تستحقينه في ذمتي - وهو ثمانون- فانت طلاق وقد قضيت منها أربعين، فإنَّ الذي رجحه في التحفة هو أَنه يبرأ ويقع الطلاق إن علم الحال، لأنَّ قوله: الذي تستحقينه بذمتي - مع علمه بأنه لم يبق في ذمته إلا أربعون- يبيّن أنَّ مراده بقوله: ثمانون باعتبار أصله⁽⁷²⁾.

ويشترط أيضاً أن تكون سفيفة كأن بلغت غير مصلحة لمالها أو لديها⁽⁷³⁾، واستمرت على ذلك فلا يقع طلاقها.

قال في البغية: "ومعلوم أن الرشد - على المذهب- أن تبلغ مصلحة لديها ودنياها، فحينئذ يندر الرشد في غالب نساء العصر وقبله بأزمنة، بل في غالب الرجال، فيصعب الجري على جادة المذهب، لكن اختار ابن عبدالسلام⁽⁷⁵⁾ وجمع من العلماء أَنَّ الرشد صلاح الدنيا فقط، فعليه يصح إبراؤها إن كانت كذلك"⁽⁷⁶⁾. انتهى.

ويشترط أيضاً أن تكون مختاراً، وإلا فلا يقع⁽⁷⁷⁾.

قيل⁽⁷⁸⁾: ويشترط أن تريد الإبراء من الصداق المعلى عليه، فإن قالت: لم أرَد ذلك، لم يصح⁽⁷⁹⁾. قال في التحفة: "والذي يظهر أَنَّ الشرط عدم الصارف⁽⁸⁰⁾، لا قصد ما ذكره، لأنَّ الجواب منزَّل على السؤال"⁽⁸¹⁾. وفي فتاوى الشيخ: "ولا يشترط علم الزوجة بتعليق الزوج الطلاق على [البرائة]، فلو أَبرأْته اتفقاً أو عند ظهور آية ككسوف ونحوه طلباً لثواب الآخرة وقع الطلاق بائناً"⁽⁸²⁾.

⁽⁶⁸⁾ نقل المؤلف هنا حاشيةً للفال الشاشي من كتاب (الترغيب) هذا نصّها: "هذا إنْ قال: إنَّ أَبرأْتَني من الصداق - كما مرَّ، بخلاف ما لو قال: مَمَّا لَكَ عَلَيَّ، فإِنَّه يقع وإن تعلق بالصداق الزكاة، لأنَّ قوله: مَا عَلَيَّ ينحط على مَاعِدا قدر الزكاة، ولا بَدَّ من علمها بما لها عليه وهو ما عدا الزكاة. قاله في الترغيب". ينظر: ترغيب المشتاق في أحكام مسائل الطلاق، لعبد المعطي بن سالم الشبلي، بتحقيق: مصطفى عبدالقادر عطا، ص 90-89.

⁽⁶⁹⁾ وهذا نقل نصاً آخر من الترغيب كتبه في الهاشم وهو: "أَفْتَى الشَّمْسُ الرَّمْلِيُّ بِأَنَّ الْبِرَاءَةَ بَاطِلَةٌ فِي حَصَّةِ الْمُسْتَحْقِينَ، صَحِيحَةٌ فِيمَا عَدَاهَا، وَبِأَنَّ حَوْلَ الزَّكَاةِ يَجُبُ مِنْ وَقْتِ الْعَدْ وَإِنْ كَانَ الصَّدَاقَ مُؤْجَلًا. قَالَهُ فِي التَّرْغِيبِ". ينظر: ترغيب المشتاق، ص 109.

⁽⁷⁰⁾ ينظر: تحفة ابن حجر الهيثمي، 627/7.

⁽⁷¹⁾ السيد عمر: هو سراج الدين أبو حفص عمر بن رسلان البغدادي الشافعي، الفقيه المحدث المجتهد (724-805هـ)، ينظر: طبقات الشافعية، ابن قاضي شهبة، 365/2.

⁽⁷²⁾ ينظر: تحفة المحتاج لابن حجر الهيثمي المكي، 7/586. قال المؤلف: "الذِّي رجحه في التحفة إشارة إلى أقوال أخرى منه، وهي: قيل إنه يبرأ وتبين، لأنَّ المقصود براعة ذمته منها، وقيل: لا براعة ولا طلاق، لأنَّ معلق على صفة هي البراءة من ثمانين ولم توجد، والبراءة إنما وقعت منها في مقابلة الطلاق ولم يوجد، وقيل: لا طلاق لذلك وتصح البراءة لأنها غير معلقة بشرط. وأفتى الشيخ إسماعيل الحضرمي بالأول وهو الأوجه إن علم الحال، وهو ما رجحه صاحب التحفة". ينظر: نفس المصدر، 586/7.

⁽⁷³⁾ الرشد: هو صلاح الدين والمال في مذهب الشافعية، وعند غيره صلاح المال فقط، والمراد بصلاح الدين: أن لا يرتكب محَرَّماً مبطلاً للعدالة، وأن تغلب طاعاته صغاره، ولا يشترط جميع شروط العدالة. ينظر: بغية المسترشدين، ص 174، وص 268.

⁽⁷⁴⁾ كتب الشيخ الرئيس هنا تعليقاً، وهو: "... ولو بترك الصلاة من حال بلوغها واستمرارها إلى الطلاق؛ كذا في تلخيص المراد. ومعلوم أن المراد بترك الصلاة تركها حقيقة أو حكماً، لأنَّ أَخْلَأْتَ بالفاتحة".

⁽⁷⁵⁾ هو عبدالعزيز بن عبدالسلام الشيخ الإمام العلامة سلطان العلماء (عز الدين) أبو محمد السلمي المشقى ثم المصري، تفقه على الفخر بن عساكر والقاضي جمال الدين عبد الصمد الحرنستاني وقرأ الأصول على الأدمي، وبرع في المذهب، له تصانيف مفيدة منها (القواعد الكبرى) اختصار النهاية، وتفسير في مجلدين، توفي سنة 660هـ في مصر. ينظر: طبقات ابن قاضي شهبة، 2/440-442.

⁽⁷⁶⁾ ينظر: بغية المسترشدين، ص 269.

⁽⁷⁷⁾ فات النساخ أن يكتب (يشترط أيضاً أن تكون مختاراً، وإلا فلا يقع) في مكانه داخل النص في المخطوطة، فاستدرك كتابته على الفراغ الواقع فوق السطر المطلوب أن يكتبه فيه، وكتب بعده لفظ (صح)، إشارة إلى أنه جزء من نص المؤلف.

⁽⁷⁸⁾ قبل: صاحب القول هو ولـيـ الدين أبو زرعة ابنـ الشـيخـ عـبدـالـحـيـمـ العـراـقـيـ الـكـرـديـ. يـنظرـ تحـفـةـ المـحـاجـ لـابـنـ حـجرـ الهـيـثـمـيـ، 7/627.

⁽⁷⁹⁾ ينظر: المصدر نفسه، 627/7.

⁽⁸⁰⁾ كتب الشيخ الرئيس هنا في الهاشم ما يأتي: "قد يطلب الفرق بين التعليق بالبراءة والتعليق بإعطاء المال، حيث يشترط في الثاني قصد إعطائه عن جهة التعليق".

⁽⁸¹⁾ المصدر نفسه، 7/628.

⁽⁸²⁾ ينظر: الفتاوى الفقهية الكبرى، لابن حجر الهيثمي، 56/4.





انتهى. ولا يخفي مخالفته لقول التحفة: "إن الشرط عدم الصارف"⁽⁸³⁾. وفي البغية: "إن كان إبراؤها قبل العلم بتعليقه برى ووقع رجعيا على المعتمد من ثلاثة أوجه"⁽⁸⁴⁾. انتهى.

وأقى بعضهم في: إن أبراًتني هي وأبواها...، فأبراًه معاً أو مرتباً، بعدم وقوعه. ويوجه بأن التعليق بابراء الآية كهو بابراء السفيهه⁽⁸⁵⁾. ولو قال: أنت طالق إن أبراًتني وإن لم تبرئني، فالذى يتوجه، وقوعه حالا⁽⁸⁶⁾، وجدت براءة أو لا، ما لم يقصد التعليق⁽⁸⁷⁾.

ولو طلب منها الإبراء فأبراًته [برائة]⁽⁸⁸⁾ فاسدة، فنجز الطلاق وزعم أنه إنما أوقعه لظنه صحة [البرائة]⁽⁸⁹⁾، لم يقبل، كذا في التحفة⁽⁹⁰⁾.

قال في الفتاوى نقلًا عن بعض مشائخه: "لو قال لها: أبراًتني وأنا أطلقك فأبراًته جاهلة بقدر المبرأ منه، فقال لها: أنت طالق ثلاثة صحة [البرائة] فيقع عليه الطلاق الثالث ولا ينفعه الظن المذكور، وإن كان الظن المذكور نافعًا في غير هذه المسألة"⁽⁹¹⁾⁽⁹²⁾.

وفي فتاوى الشهاب الرملي⁽⁹³⁾ ما يوافيه، وعلّه بأنه أوقعه منجزاً، وإرادته الإيقاع بشرط صحة البراءة لا تدفعه، فلا فرق بين صحة إبرائتها وعدم صحته⁽⁹⁴⁾. انتهى.

ولو قال: إن أبراًتني عن صداقك أطلقك، فأبراًته فطلق، برى وطلق، ولم [يكن]⁽⁹⁵⁾ مخالعة⁽⁹⁶⁾، بل ابتداء إبراء وتعليق، كذا في الأنوار⁽⁹⁷⁾ وفي فتح المعين⁽⁹⁸⁾.

وفي فتاوى الشهاب الرملي⁽⁹⁹⁾: [قال أبرايني⁽¹⁰⁰⁾] وأنا أطلقك، فأبراًته، فطلقها بأن قال: أنت طالق، أو إن صحت [برائتك]⁽¹⁰¹⁾ فأنت طالق، أو طالقك بصحبة [برائتك]⁽¹⁰²⁾، يقع الطلاق رجعياً في الأولى سواء صحت [برائتها]⁽¹⁰³⁾ أم لا، وكذا في الأخيرتين؛ لكن إن صحت [برائتها]. و محل كونه رجعياً في الأولى ما لم يرد جعل الطلاق في مقابلة [البرائة] أي: كونها سبباً له، فإن أراد ذلك لم تطلق إلا إن صحت [البرائة] و حينئذ يقع [باتنا]⁽¹⁰⁴⁾. وفارق قوله: (طلقني وأنت بريء من صدافي) بأن (وأنت بريء من

⁽⁸³⁾ ينظر: تحفة المحتاج لابن حجر الهيثمي، 628/7.

⁽⁸⁴⁾ ينظر: بغية المسترشدين للسيد الشري夫 عبدالرحمن بن محمد باعلوي، ص 269-270.

⁽⁸⁵⁾ ينظر: تحفة المحتاج لابن حجر الهيثمي، 586/7.

⁽⁸⁶⁾ أي: رجعياً، كما في الشرواني على التحفة، 586/7.

⁽⁸⁷⁾ أي: كان مراده تعليق الطلاق بالإبراء، و حينئذ قوله: (وإن لم تبرئني) شرط حذف جوابه، أي: وإن لم تبرئني فلا طلاق. بخلاف المطلق على ما في الكف، فإنه معلم. ينظر: المصدر نفسه، 586/7.

⁽⁸⁸⁾ برائة: في المخطوطية. والصواب هنا: براءة.

⁽⁸⁹⁾ البرائة: في المخطوطية. والصواب هنا: البراءة.

⁽⁹⁰⁾ ينظر: تحفة المحتاج لابن حجر الهيثمي، 628/7.

⁽⁹¹⁾ ينظر: الفتاوى الفقهية الكبرى لابن حجر الهيثمي، 4/70.

⁽⁹²⁾ كتب العالمة ملا محمد الرئيس في الهاشم هنا نقلًا عن الترثي ما يأتي: "وإن قال أردت: إن كانت البراءة صحيحة، لم يقع الطلاق لعدم وجود المعلم عليه، ويقبل قوله في هذه الإرادة ظاهراً وباطناً للقرينة، أفاده في الترثي". ينظر: ترثي غيب المثناق في أحكام مسائل الطلاق، لعبد المعطي بن سالم الشبلي، ص 116.

⁽⁹³⁾ هو الشيخ شهاب الدين أحمد بن حمزة الرملي المصري الشافعى الفقىء، له مؤلفات منها فتاواه في فروع الفقه الشافعى، توفي سنة 957هـ ينظر: مقدمة كتابه فتاوى الشهاب الرملي (أحمد بن حمزة)، تحقيق: محمد عبدالسلام شاهين، ط 3، دار الكتب العلمية، لبنان، 2017.

⁽⁹⁴⁾ ينظر: فتاوى الشهاب الرملي، ص 441.

⁽⁹⁵⁾ ويجوز (لم تكن) كما في فتح المعين.

⁽⁹⁶⁾ مخالعة، بفتح اللام: فاعل (تكن) ناقصة، على أن اسمها ضمير يعود على الزوجة. ينظر: حاشية إعانة الطالبين، 387/3.

⁽⁹⁷⁾ ينظر: الأنوار لأعمال الأبرار، يوسف الأربيلى، 2/105.

⁽⁹⁸⁾ ينظر: فتح المعين بحاشية إعانة الطالبين، 3/387.

⁽⁹⁹⁾ وفي فتاوى ابن حجر كذلك. ينظر: فتاوى ابن حجر، 4/70.

⁽¹⁰⁰⁾ (قال أبرايني): كذا في المخطوطية. والصواب: (لو قال: أبرايني).

⁽¹⁰¹⁾ (برائتك): هو الوارد هنا، وفي أكثر الموضع (برائتك) وكلاهما صحيح.

⁽¹⁰²⁾ برائتك: في المخطوطية. والصواب: برائتك، وفيما يأتي نكتفي بحصره بين قوسين ولا نصححه، اعتماداً على هذا التصحح.

⁽¹⁰³⁾ برائتها: في المخطوطية. والصواب: براءتها، وهذا أيضاً نضعها فيما يأتي بين حاصلتين دون تصحيح لها.

⁽¹⁰⁴⁾ باتناً: كذا في المخطوطية، وفي فتاوى ابن حجر الهيثمي، 4/70: (رجعاً)، وينظر: بغية المسترشدين، ص 270.





صادق) شرط يقتضي التزام عوض في مقابلة الطلاق، فلذلك وقع بائنا [بالبرأة] إن صحت، وإن فبمehr المثل⁽¹⁰⁵⁾. وفي هذه الصور ونظائرها يصح الإبراء إذا وجدت شروطه، وإن لم يقع طلاق، ولو كانت إنما أبرأت طمعاً في حصوله. انتهى⁽¹⁰⁶⁾.

ولو قال: إن أبرأته فأنت طلاق وقد أبرأته قبل، لم يقع إلا أن يقصد التعليق على مجرد النفاذ [بالبرأة]. أفاده في الفتوى⁽¹⁰⁷⁾.

قال في البغية: "قال لها: إن أبرأته من مهرك فأنت طلاق⁽¹⁰⁸⁾، فأبرأته -والحال أنه قد أعطاها بعضه- برى مطلقاً، ثم إن كان ذاكراً لما أعطاها وقع بائنا -علم الباقى أو جهله- أو ناسياً له لم يقع، سواء كان ذاكراً للباقي أم لا؟ ولابد من علمهما بقدر المهر، أو اعتقادهما أنه أكثر. انتهى⁽¹⁰⁹⁾.

ولو قال: أبرأته وأنت طلاق؛ فقال في الفتوى: "إن الذي حررته في نظيرتها وهي قوله: أنت طلاق ثلاثاً، وتمام طلاقك [برأته]، إن هذا بمنزلة الشرط، فيتوقف الطلاق على [البرأة] كما نقله الأصبهي⁽¹¹⁰⁾ عن بعض مشايخه. سواء أنوى ذلك أم أطلق"، إلى أن قال: "ووجه ما ذكرته أن هذا اللفظ لا يتبادر منه غير التعليق، فلم يحتج لنية التعليق، بل يتعلق [بالبرأة] الصحيحة -ولو في حال الإطلاق-. بخلاف ما إذا نوى تتجيز الطلاق، فإنه يقع حالاً. وإذا تقرر هذا في صورة صاحب البيان والأصبهي فيلجر نظيره في صورة السؤال، إذ لا فارق بينهما في أن المتبادر من كل منهما تعليق الطلاق [بالبرأة]⁽¹¹¹⁾". انتهى.

لأنَّ الذي في التحفة -في فصل الألفاظ الملزمة للعوض- وقوع الطلاق منجزاً بلا مالٍ إلا إن أراد التعليق، وقد شاع استعماله في التعليق، ومثله: أعطاني ألفاً فأنت طلاق⁽¹¹²⁾.

ولو قال: إن أبرأته وهي غائبة- فيشترط الإبراء فوراً عقب العلم، أفتى به الشهاب الرملي⁽¹¹³⁾. وكذا حكم: إن أبرأني زيد وهو غائب- أو: إن أعطاني ألفاً. وتوهم الفرق بينها وبين الأجنبية فاسد⁽¹¹⁴⁾.

ولو قال: إن أبرأته فلاناً فأنت طلاق، فأبرأته، فرجعي⁽¹¹⁵⁾. أو: إن أبرأته وأبرأته فلاناً، فأبرأتهما، وقع بائنا⁽¹¹⁶⁾.

ولو قال لزوجته قبل الدخول: إن أبرأته عن مهرك فأنت طلاق، فأبرأته، صح الإبراء ووقع الطلاق، كما في التحفة⁽¹¹⁷⁾. لكنَّ الذي نقله في الفتوى⁽¹¹⁸⁾ وأقرَّ عدم [البرأة] من الجميع⁽¹¹⁹⁾ وعدم وقوع الطلاق، وإنما يقع لو قال: إن أبرأته من نصف مهرك الباقى بعد الطلاق في ذمتي⁽¹²⁰⁾.

⁽¹⁰⁵⁾ ينظر: فتاوى ابن حجر الهيثمي الكبرى، 4/70.

⁽¹⁰⁶⁾ ينظر: الفتاوى الفقهية الكبرى لابن حجر الهيثمي، 4/70.

⁽¹⁰⁷⁾ ينظر: المصدر نفسه، 4/64.

⁽¹⁰⁸⁾ فأنت طلاق: في المخطوطه. وفي البغية: فقد طلاقك.

⁽¹⁰⁹⁾ ينظر: بغية المسترشدين، لعبد الرحمن باعلوي، ص270.

⁽¹¹⁰⁾ الأصبهي: هو علي بن أحمد بن أسد بن أبي بكر بن محمد (أبو الحسن) الأصبهي التميمي اليماني من أهل تعز، صاحب كتاب (معين أهل التقوى على التدريس والفتوى) و (غزائب الشرحين) و (أسرار المذهب)، درس في المدرسة المظفرية بتعر، وكان وجيهًا. توفي سنة 703هـ. ينظر: الطبقات الشافعية للاسنوي، 3/40؛ والأعلام للزركلي، 4/257.

⁽¹¹¹⁾ ينظر: الفتاوى الكبرى الفقهية لابن حجر الهيثمي، 4/70-71.

⁽¹¹²⁾ ينظر: تحفة ابن حجر الهيثمي، 7/607.

⁽¹¹³⁾ ينظر: فتاوى الشهاب الرملي، 4/438.

⁽¹¹⁴⁾ ينظر: تحفة ابن حجر الهيثمي، 7/621.

⁽¹¹⁵⁾ ينظر: الأنوار لأعمال الأبرار، تأليف: يوسف الأردبيلي، 2/105.

⁽¹¹⁶⁾ ينظر: تحفة المحتاج لابن حجر الهيثمي، 7/572، وفيه: احتمال كونه رجعياً وارد.

⁽¹¹⁷⁾ ينظر: تحفة المحتاج لابن حجر الهيثمي، 7/571.

⁽¹¹⁸⁾ أي: نقله ابن حجر الهيثمي في كتابه (الفتوى الكبرى الفقهية) عن الأصبهي واعتمده الأزرقي وبعض شراح الوسيط وغيرهم.

⁽¹¹⁹⁾ أي: إنه لا يبرأ من جميع الصداق إن قال: من نصف صداقك الباقى بعد الطلاق في ذمتي، طلاقت وبرئ. وإن أطلق ذكر النصف فأبرأته لم يبرأ ولم تطلق. ينظر: الفتوى لابن حجر، 4/57، وهذا كتب الشيخ محمد الرئيس في الهاشم ما يأتي: "وبه أفتى أيضاً في (طلاق بصحبة براءتك)، وفي الشهاب الرملي فيه بأنه إن صح إبراؤها طلاقت بائناً". ينظر: فتاوى الشهاب الرملي، ص436-437.

⁽¹²⁰⁾ ينظر: الفتاوى الكبرى الفقهية لابن حجر الهيثمي، 4/57.



ولو قال: أنت طالق على صحة [البرائة]، فإن أبرأته [برائة] صحيحة وقع، وإن فلا، ويظهر أنه يقع هنا رجعياً كما هو التحقيق المعتمد في: طلاقك بصحبة [برائتك]-(121)، لأن الباء هنا كما احتملت المعية المردود به قول المحبّ الطبرى(122): يقع بائنا(123)، كذلك (على) تأتي بمعنى (مع)، فساوت الباء في ذلك. قاله في التحفة(124). وكذا حكم ما لو قال: أنت طالق على [البرائة]، لما قاله في التحفة أيضاً من أنَّ زيادة لفظ (صحَّة) لا [يقتضي] تغيير الحكم(125). انتهى.

فعلى قياسه لو قال: أنت طالق على تمام [البرائة]، فأبرأته، فالطلاق إنما يقع رجعياً. لكن أجاب(126) في الفتاوى(127) موافقاً لإفتاء الشهاب الرملي فيما لو قال: أنت طالق على تمام [البرائة]، بأنه إن أبرأته [برائة] صحيحة وقع بائنا، وإن فلا(128). انتهى.

[وقال] في: أنت ولية النساء بنفسك على تمام [البرائة]، إلا لم يقصد تعليقاً ولا تتجيزاً، فالظاهر حمله على التعليق(129). انتهى.

والذي يقتضيه قول التحفة أول الخلع: أنَّ قول طالق(130) على [البرائة] صيغة الخلع المنجز تقتضي القبول، حيث قال: ولو كان العوض تقديرًا، كأن خالعها على ما في كفها فإنه يجب مهر المثل(131)، وكذا على [البرائة] من صداقها أو بقيتها، ولا شيء لها عليه(132). انتهى. فإن وجوب مهر المثل إنما هو في الخلع المنجز، وأما لو كان تعليقاً فلا تطلق في هذه الصورة، كما صرَّح به في الفتاوى(133). ويأتي في تحقيق الشرط الإلزامي ما له تعلق بما هنا.

"ولو قال: إنَّ أبرأته فأنت وكيلاً في طلاقها، فأبرأته، برأ، ثم الوكيل مخير، فإن طلاق وقع رجعياً، لأنَّ الإبراء وقع في مقابلة التوكيل، وتعليقه إنما يفيد بطلان خصوصه"، قاله في التحفة والفتاوی(134).

ولو قال: إنَّ أبرأته من مهرك على هذه العشرة فأنت طالق، [فقال]-(135): أبرأتك منه عليها، صح الإبراء ولزمه العشرة، لجواز بذل العوض في مقابلة الإبراء، والذي يتوجه وقوع الطلاق رجعياً، أفاده في الفتاوى(136).

(121) ينظر: الفتاوى الكبرى الفقهية لابن حجر الهيثمي، 70/4.

(122) المحب الطبرى: أحمد بن عبدالله بن محمد أبو العباس محب الدين الطبرى 615 – 694هـ، ولد وتوفي بمكة، وكان يعَدَ في زمانه شيخ المحدثين والشافعية بالحجاز، سمع من شيوخ مكة، له كتاب (غاية الإحكام في أحاديث الأحكام). ينظر: طبقات الحفاظ للسيوطى، ص 514؛ وطبقات الشافعية للسبكي، 18/8.

(123) يقع بائنا: هو قول المحب الطبرى. كما في التحفة، 581/7.

(124) ينظر: تحفة ابن حجر الهيثمي، 581/7.

(125) المصدر نفسه، 587/7.

(126) كتب ملا محمد الرئيس هنا تعليقاً في أعلى الصفحة نقله كما هو: "ذكر هذا الجواب في ثلاثة مواضع من فتاواه، ولم يصرَّح في موضوع منها باليقون إلا أنه جعلها مقترباً بــ[إنَّ أبرأته من كذا]".

(127) الفتاوى: هو الفتاوى الكبرى الفقهية لابن حجر الهيثمي، 64/4.

(128) ينظر فتاوى الشهاب الرملي، ص 436-437.

(129) ينظر: الفتاوى الكبرى الفقهية لابن حجر الهيثمي، 64/4.

(130) كتب الشيخ الرئيس هنا في الهاشم حاشية لطيفة، وهي: "الظاهر أنَّ ما ذكر كله في لسان العرب، أما قول الكردي: (طلاقت كمهى لمسير كمر بن بئازى) فينبغي أن يقال فيه: يقع الطلاق بائنا، بالقبول، لأنَّ (على) في لسان العرب وإن جاء بمعنى (مع) لكن لفظ (لمسير) في لسان الكرد صريح في المعاوضة لا يحتمل المعية، لا يقال: وإن لم يحتملها حقيقة، لكن يحمل عليها مجاز بقرينة أصل بقاء العصمة، كما حمل الشيخ لفظ (على) على معنى (مع)، لذلك قلنا: لم يحمله الشيخ على المعنى المجازي، بل ادعى اشتراكه لثلا ينافي ما قالوا، كما في الأنوار: إنَّ الفاظ الحلف تحمل على حقائقها، فإنَّ ادعى الحالف إرادته المجاز فلا يقبل ظاهرًا في الطلاق والإعتاق ويقبل في اليمين والنذر." انتهى. ينظر: الأنوار، 172/2.

ثم بعد فاصل قصير، استمرَّ الشيخ العلامة في حاشيته قائلًا: "ثم رأيت الأستاذ ابن القرداغي قال في فتوئ: ينبغي ترجيح ما في الفتاوى هنا، بل ينبغي الجزم به إذا كان الطلاق بلفظ (لمسير) الذي هو ترجمة (على)، لأنَّه لا يستعمل في المعية أصلًا. انتهى". ينظر: جواهر الفتاوى (أو خير الزاد في الإرشاد)، عبدالكريم محمد المدرس، 3/237. وقال الشيخ الرئيس: "ولم يتعرض لاقتضاء (على) القبول، وأفتى في فتوى آخر باقتضائه الفبول، وعندى هو الظاهر". ينظر: جواهر الفتاوى، 3/170-172. ولو قال الشيخ الرئيس (في فتوى أخرى) و (باقتضائها) لكان أصوب [المحقق].

(131) في التحفة بعد (على ما في كفها) ورد: (عالمين بأنه لا شيء).

(132) ينظر: تحفة المحتاج لابن حجر الهيثمي، 571/7.

(133) ينظر: الفتاوى الفقهية الكبرى لابن حجر الهيثمي، 4/76-75/4.

(134) ينظر: تحفة المحتاج لابن حجر الهيثمي، 7/600؛ وينظر: الفتاوى الفقهية الكبرى له، 57/4.

(135) قال: في المخطوطه. والصواب: فقلت.

(136) ينظر: الفتاوى الفقهية الكبرى لابن حجر الهيثمي، 58/4.



ولو قال: أنت طلاق على تمام [البرأة] أو إن أبرأته، [فقال]⁽¹³⁷⁾: أنت بريء من جميع حقوق الزوجية، فإن لم يجر بينهما إلا لفظ [البرأة] المذكورة من غير نية لهما فلا [برأة] ولا طلاق⁽¹³⁸⁾. وإن نويا شيئاً معيناً صحت [البرأة] ووقع الطلاق بائنا، كما في القتاوي⁽¹³⁹⁾.

ولو قال لها: إن أبرأته من صداقك فأنت طلاق، فقالت له: أنت بريء من صداقى ومن جميع المطالب، وقع بائنا، ولا تضر زيادتها على ما ذكر، لأن الموافقة إنما تجب في صيغ المعاوضات⁽¹⁴⁰⁾، أما التعاليق فالمدار فيها على وجود المعلق عليه، فمتي وجد وقع، وإن وجد معه زيادة⁽¹⁴¹⁾.

ولو ادعى التعليق لفظاً بصحبة [البرأة] وأنكرته، صدق بيمنه وإن قال الشهود لم نسمعه يتكلم، ما لم يقولوا: رأينا فمه منطيناً عقب تلفظه بالطلاق⁽¹⁴²⁾.

وأفتى الشهاب الرملي فيما إذا ادعت أنها طلقت ثلثاً، لأن علقه على إبرائتها إياه [فما لها عليه]⁽¹⁴³⁾ وقد أبرأته، فقال: إنما علقته عليه وعلى تحمله بما في بطنك، ولم يوجد، ولا ببيته، بأن القول قوله بيمنه، لأن الأصل بقاء العصمة، ولأن من كان القول قوله في شيء كان القول قوله في صفتة⁽¹⁴⁴⁾. انتهى.

وأفتى الشهاب الرملي فيما إذا اختلفا بعد الإبراء فقال: أبرأته من جميع الحقوق، وقالت: من دينار واحد، بأنهما يتحالفان على ذلك، لاختلفهما في قدر العوض، ويقع الطلاق بائنا⁽¹⁴⁵⁾.

ولو قال: إن أبرأته من مهرك فأنت طلاق بعد شهر، فأبرأته، بريء مطقاً، ثم إن عاش إلى مضي الشهر طلقت بائنا، وإن لا فلا⁽¹⁴⁶⁾.
قال في البغية: "ولو قال لها: إن أبرأته فأنت طلاق طلاقة رجعية، فأبرأته، بريء ووقع رجعياً⁽¹⁴⁸⁾.

كتب المؤلف هنا حاشية هذا نصها: "ولو أراد الزوج بالجيمع المتعة الواجبة بالطلاق الحالى أيضاً؟ فالظاهر عدم وقوع الطلاق لعدم صحة البراءة عنها، فذاك التعليق لا يتحمل الجهة. وأجاب في الفتاوى عن قول الزوج: إذا تحملت بما في بطنك إلى أن يعرفي فأنت طلاق، بأن: إن بين المدة والنفقة، فأجابه، طلقت بعد المدة؛ وإن لا فلا، لأن التعليق لا يتحمل الجهة". ينظر: الفتاوى الكبرى الفقهية لابن حجر الهيثمي، 4/95-96.
 واستمر في الحاشية قائلاً: "...للجهل بها، ولتصريحهم بعد صحة الإبراء عما لم يجب، ثم رأيت في ترغيب المشتاق صرحاً بذلك، حيث قال في قول الزوج: إن أبرأته من صداقك ومن نفقة العدة والمتعة ونحو ذلك مما لم يجب في الحال، فأنت طلاق، فنقول أبرأته منها؛ بعدم وقوع الطلاق، لأن علقه بصفتين: بالإبراء من الصداق ومن نفقة العدة، وهي غير واجبة في الحال [فالبرأة] منها غير صحيحة، فلا طلاق، ولا فرق في ذلك بين أن يعلم عند التعليق أو لا، وبين الزوج من الصداق. نعم، لو قال: قصدت جعل الراءة [عوض] عن الطلاق، لم يبرأ، لتضمن هذا التعليق شایة المعاوضة. ابن حجر. انتهى". ينظر: ترغيب المشتاق في أحكام مسائل الطلاق، ص 105.

ثم كتب نقاً عن الترغيب ما يأتي وعلق عليه: "قال في الترغيب نقاً عن ابن حجر: لو قال إن أبرأته من حقك فأنت طلاق، فأبرأته من حقها عليه - وهي تعلم منه مقداره -، وقع الطلاق رجعياً. ووجهه أنها لما أبرأته من جميع حقوقها وهي تعلم بعضه صحت [البرأة] فيما علمته، فقد وجد المعلق عليه لصدق مطلق [البرأة] عليه. انتهى. ولا يخفى مخالفته لما هنا. والظاهر أن ما في الترغيب ضعيف لا يجوز الإبقاء به، لأن [البرأة] ونحوها لا يتحملان الجهة في التعليق. قال في التحفة: وهذا حيث لا تعليق أو علق بإعطاء مجهول يمكن مع الجهل، بخلاف: إن أبرأته... الخ. ويمكن أن يكون ما في الترغيب مبنياً على قول من يشترط في صحة الإبراء علم الزوجة فقط. (محمد)". ينظر: الترغيب، ص 104-105؛ وتحفة المحتاج لابن حجر، 7/584.

⁽¹³⁷⁾ قال: في المخطوطية. والصواب: فقالت.

⁽¹³⁸⁾ نقل الشیخ الرئیس هنا ما یاتی: "قال في الفتاوى في الجواب عن رجل طلق زوجته ولم یعطها متعة واجبة، ثم قال: إن أبرأته من جميع ما یستحقینه علیٰ فأنت طلاق، ولم یخطر بباله أن لها علیه متعة، لا یقع علیٰ شيء، لأن الصفة المعلق علیٰها - وهي البراءة من جميع ما لها علیه. لم توجد، ولا نظر لخطور ذلك بباله أو لا، نعم إن أراد البراءة من شيء معین دون غيره فأبرأته منه براءة صحيحة، وقع. انتهى". ينظر: الفتاوى الكبرى لابن حجر الهيثمي، 4/60.

⁽¹³⁹⁾ ينظر: الفتاوى الكبرى الفقهية لابن حجر الهيثمي، 4/84.

⁽¹⁴⁰⁾ هذه الجملة (الأن الموافقة إنما تجب في صيغ المعاوضات) لا تکاد تقرأ إلا بعد عناء شديد أو الاستعانة بمصدرها، وذلك جراء وجود شبه حک علیها.

⁽¹⁴¹⁾ ينظر: بغية المسترشدين لباعلوي، ص 270.

⁽¹⁴²⁾ المصدر نفسه، ص 270.

⁽¹⁴³⁾ فما لها علیه: في المخطوطية، والصواب: مما لها علیه.

⁽¹⁴⁴⁾ ينظر: فتاوى الشهاب الرملي، ص 441.

⁽¹⁴⁵⁾ وأفتى أيضاً: المفتى هو الشهاب الرملي.

⁽¹⁴⁶⁾ ينظر: فتاوى الشهاب الرملي، ص 437.

⁽¹⁴⁷⁾ ينظر: بغية المسترشدين لباعلوي، ص 271، وفيه بعد كلمة بعد شهر: (أبرأته فوراً). ولم یأت به العلامة الرئيس ربما لأنه لم یره قياداً. وینظر أيضاً: تحفة المحتاج لابن حجر الهيثمي، 7/586.

⁽¹⁴⁸⁾ ينظر: بغية المسترشدين لباعلوي، ص 271.

ولو قال: إن أبرأتني من آخر أقساط من صداقك فأنت طلاق، اشترط الإبراء من القسط الآخر⁽¹⁴⁹⁾.

النوع الثاني: ما فيها تقديم لفظ الزوجة

قالت: طلقني وأنت [برئ]⁽¹⁵⁰⁾ من صداقى، فقال: طلقك، وقع بائنا [بالبرائة]⁽¹⁵¹⁾ إن صحت، وإلا فبمehr المثل - وقد مرّ. وكذا قولها: طلقني ولك علىَّ أَلْفَ، [و]: طلقني علىَّ [البرائة] أو [بالبرائة]⁽¹⁵²⁾.

ولو [قال]⁽¹⁵³⁾: إن طلقتي فأنت [برئ] من مهري، فطلق، قال في التحفة: والذي يتوجه ترجيحه من حيث المدرك هو وقوع الطلاق رجعياً، سواء علم بفساد [البرائة] أم لا، لأن تعليق [البرائة] يبطلها، وهو لم يعلق على شيء، وإيقاعه في مقابلة ما ظنه من [البرائة] لا يفيده، لقصصه بعدم التعليق عليه لفظاً⁽¹⁵⁴⁾. انتهى.

وفي النهاية: "قال الزركشي⁽¹⁵⁵⁾ تبعاً للبلقيني⁽¹⁵⁶⁾: التحقيق المعتمد أنه إن علم الزوج عدم صحة تعليق الإبراء وقع الطلاق رجعياً، أو ظن صحته وقع بائنا بمehr المثل⁽¹⁵⁷⁾، وأفتى بذلك الوالد⁽¹⁵⁸⁾ - رحمه الله تعالى-⁽¹⁵⁹⁾. انتهى.

ولو قالت: بذلك لك أو بذلك من غير (لك) - صداقى على طلاقى، فقال: أنت طلاق، فالذى رجحه في التحفة أنه يقع رجعياً لأن التعليق إنما تضمنه كلامها لا كلامه، وحينئذ لا يبرأ - وإن كانت رشيدة- لأن هذا البذل لغو، لأن لفظ (البذل) لا يستعمل إلا في الأعيان، وبفرض صحته في الديون هو متضمن لتعليق الإبراء، وتعليقه يبطله، ولا عبرة بكونه إنما طلق لظنه سقوط الصداق عنه بذلك، لقصصه بعدم التعليق به، نعم، إذا نويا⁽¹⁶⁰⁾ بذلك الصداق وجعله عوضاً، ففي هذه الحالة يقع بائنا بلا شك، ثم إن علمه وجوب، وإلا فبمehr المثل. انتهى⁽¹⁶¹⁾.

(¹⁴⁹) ينظر: تحفة المحتاج لابن حجر الهيثمي، 628/7. أودّ هنا أن أنقل نص عبارة التحفة في هذه المسألة ليظهر كيف أن العلامة الرئيس رجح الرأي الذي رأه أقوى وأصوب في حسمها، دون أن يذكر ترجيحه هضماً لنفسه أو لاً وإنكاماً لأصحاب الرأي المقابل ثانياً. قال في التحفة:

"ولو قال: إن أبرأتني من آخر أقساط من صداقك، كان لفظه محتملاً؛ فإن جعل (من) الثانية ببيانه اشترط إبراؤه من القسط الأخير، أو تبعيضية اشترط إبراؤه من الثلاثة الأخيرة، لضرورة أن أقل الجمع ثلاثة مع كون لفظ (الآخر) حقيقة في القسط الأخير، والضرورة تقدر بقدرها، فإن أطلق فالوجه الأول والأحوط الثاني، قاله بعضهم. وفيه نظر ظاهر، إذ لا فرق بين البيان والتبعيض هنا، عملاً بقضية (من آخر) الدال على أن المطلوب الإبراء من الآخر حقيقة، فليقتيد الواقع به، لا غير"، تحفة المحتاج، 628/7.

بمجرد إمعان نظر في عبارة التحفة هذه يتبيّن كيف أخذ العلامة الرئيس بالرأي القائل: أنه لا فرق بين معنى التبيين والتبعيض لـ(من) هنا، والمراد هو القسط الأخير من مجموع أقساط الصداق الذي هو بعض من ذلك المجموع [المحقّ].

(¹⁵⁰) بري: في المخطوطية. والصواب: بريء. ونكتفي فيما بعد بهذا التصويب هنا ولا نعيده، بل نمشي على إملاء الناسخ ونجعله بين معقوفتين.

(¹⁵¹) بالبرائة: في المخطوطية، سبق أن صححناه بـ(البراءة)، ولكن نحتفظ بكتابه المؤلف أو الناسخ صوّل للأمانة العلمية، ونحصرها بين معقوفتين. اشارة إلى أنها صحة، وما هذا الإملاء إلا رسم لما كتبه الناسخ مراراً وتكراراً.

(¹⁵²) ينظر: الفتاوى الكبرى الفقهية، لابن حجر الهيثمي، 4/70.

(¹⁵³) قال: في المخطوطية. والصواب: قال.

(¹⁵⁴) ينظر: تحفة المحتاج لابن حجر، 587/7.

(¹⁵⁵) الزركشي: هو محمد بن عبدالله بن بهادر (وقيل: محمد بن بهادر بن عبدالله) أبو عبدالله (بدر الدين) الزركشي المصري الشافعى، ولد سنة 745هـ، تعلم وأشتغل في دراسته فتفقه حتى صار مدرساً مفتياً مؤلفاً، أخذ عن جمال الدين الإسنوى وسراج الدين البلقيني، له مؤلفات منها: البرهان في علوم القرآن، وتشنيف المسامع بجمع الجواب، والذكرة في الأحاديث المشهورة وغيرها، توفي عام 794هـ. ينظر: طبقات الفقهاء لابن قاضي شهبة، 319/2، رقم الترجمة: 700؛ ومقمية المحقق لكتابه تشنيف المسامع ومقمية المحقق لكتابه البرهان في علوم القرآن.

(¹⁵⁶) البلقيني: هو عمر بن نصیر بن صالح سراج الدين أبو حفص الكتاني البلقيني المصري، ولد سنة 724هـ، نشأ على التعلم والدراسة حتى ظهر نابغة زمانه، اجتمع بتقى الدين السبكي وجلال الدين القزويني وغيرهما، أجازه الحافظان المزي والذهبي وغيرهما، تولى التدريس والقضاء. له مؤلفات، منها: التدريب في الفقه، ومنهج الأصلين، توفي سنة 805هـ. ينظر: طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة، 371/2.

(¹⁵⁷) ينظر: نهاية المحتاج لشمس الدين الرملي، 394/6.

(¹⁵⁸) والده هو حمزة بن أحمد الرملي، فقيه شافعى له (الفتاوى) و (فتح الجود شرح منظومة ابن العماد)، توفي سنة 957هـ بالقاهرة. ينظر: مقدمة فتاوى الشهاب الرملي.

(¹⁵⁹) ينظر: فتاوى الشهاب الرملي في فروع الفقه الشافعى بتحقيق محمد عبد السلام شاهين، ص40.

(¹⁶⁰) نويا: الألف في (نويا) ضمير الاثنين ولا مرجع مذكوراً قبله يعود إليه، وهو عائد إلى الفقيهين الحضري وابن عجبل اللذين ذكرهما صاحب التحفة وذكر أنهما قالا بوقوع ذلك الطلاق بائنا بمehr المثل، وأشار إلى أن ذلك القول لم يثبت عنهم، وهذا حمل كلامهما على ما ذكرهما إن صحّ عنهم وروده. ينظر: تحفة المحتاج لابن حجر الهيثمي، 579/7.

(¹⁶¹) ينظر: المصدر نفسه، 579/7.

وفي النهاية: والأوجه وقوهه بائنا إن ظن صحته، ووقوعه رجعياً إن علم بطلانه⁽¹⁶²⁾. انتهى. وعبارة الفتوى مشعرةً بصحة [البراءة]، حيث أجاب عما لو قال: بذلك لك صدقي على طلاقي، فقال: إن صحت [برائتك] فأنت طلاق، بوقوع الطلاق⁽¹⁶³⁾.

ولو قال: أبرأتك بشرط الطلاق، أو عليك طلاق، أو على أن تطلقني، فالذى رجحه في التحفة موافقاً لما في الأنوار أنه يقع الطلاق ولا يبرأ، لأنه لا فرق بين الشرط التعليقي والشرط الإلزامي، فيجرى فيه ما مر⁽¹⁶⁴⁾ في (إن طلقتني فأنت [برئ⁽¹⁶⁵⁾] من صدقي)، ولننقل لتحقق الشرطين كلاماً لبعض المحققين⁽¹⁶⁶⁾ حيث قال:

"الشرط إما إلزامي أو تعليقي، وبينهما فرق معنوي ولفظي، أما المعنوي - على ما في الفتوى الكبرى أول الوصية. أن الأصل في الأول - أعني الفعل المقيد به - مجزوم به، وفي الثاني خارج عن الجزم بأداة التعليق كـ[إن وإذا]. وأما اللفظي فهو أن ما دخل عليه كلمة الشرط أو (على) إلزامي، أو أداة التعليق فتعليقي كما يقتضيه ما مر عن الفتوى، وكما في التحفة في الخل في شرح (وفي قول ببدل الخمر⁽¹⁶⁷⁾)، حيث عَدَ قول الزوجة: أبرأتك عن صدقي بشرط الطلاق أو عليك أو على أن تطلقني، شرطاً إلزامياً⁽¹⁶⁸⁾، وقولها: إن طلقت ضرتي فأنت [برئ] من صدقي، شرطاً تعليقياً⁽¹⁶⁹⁾.

وقد يكتفي في الإلزامي عن التصريح بالشرط بجملة خيرية مقرونة بالواو أو لا، أو جملة طلبية إذا أردت بها الشرط لا مجرد الطلب، كقول المشتري: اشتريت الثوب وتخبطه، أو [و] [خطه]⁽¹⁷⁰⁾ بالواو فيهما. أو بدونها كما في التحفة⁽¹⁷¹⁾ والنهاية والتعليقات الحميدة في بيان قول المنهاج⁽¹⁷²⁾: ولو اشتري زرعاً بشرط أن يحصده البائع، لكن فيها في الخل: إن لفظ (وليك كذا) إنما يكون شرطاً إذا [شائع⁽¹⁷³⁾] عرفاً أنه للشرط كـ(على) وقصده⁽¹⁷⁴⁾، ومما يدل على الفرق بينهما أنهم قالوا: إن البيع ونحوه لا يقبل التعليق، ولكن يقبل الشرط، كشرط الخيار في البيع إلى ثلاثة أيام، وكون الدابة لبواً أو حاماً إلى غير ذلك⁽¹⁷⁵⁾.

⁽¹⁶²⁾ ينظر: نهاية المحتاج لشمس الدين الرملي، 375-374/6.

⁽¹⁶³⁾ رجح العلامة الرئيس الرأي القاضي بوقوع الطلاق وصحة البراءة من خلال قوله: (وعبارة الفتوى مشعرة....)، وليظهر ذلك الترجيح في ثوبه الأدبي الجميل ننقد نص عبارة الفتوى الكبرى القهيبة:

"وسلن فيما لو قال: بذلك صدقي على صحة طلاقي، فقال: أنت طلاق على صحة البراءة، فهل تطلق بائنا أو رجعياً أو لا تطلق؟ فأجاب بقوله: أفتى الشيخ تقى الدين وتلميذه الرداد والطيب الناشري بأنها لا تطلق، وقال آخرون: لا تطلق بائنا، وقال ابن عجبل وإسماعيل الحضرمي: إن أراد استئناف براءة لم تطلق ولا طلقت، وهو الأوجه، وإذا قلنا تطلق طلقت بائنا، والله سبحانه وتعالى أعلم". الفتوى الكبرى لابن حجر الهنفي، 59/4.

⁽¹⁶⁴⁾ مر في 587 من كتاب تحفة المحتاج لابن حجر الهنفي.

⁽¹⁶⁵⁾ بري: في المخطوطه. والأصوب: بربى.

⁽¹⁶⁶⁾ هو صاحب الكافي وأقره الباقيني وغيره.

⁽¹⁶⁷⁾ ينظر: تحفة المحتاج، 7. 584/7.

⁽¹⁶⁸⁾ المصدر نفسه، 587/7، وهو قول الباقيني وغيره فيما أقره صاحب الكافي.

⁽¹⁶⁹⁾ ينظر: المصدر نفسه، 587/7.

⁽¹⁷⁰⁾ خطه: ضمت الخاء في المخطوطه، والصواب: كسرها، لأنه من خاطي خيط (أجوف) يأتي أمره بكسر فاء فعله كمضارعه دلالة على الباء المحدودة المكسور ما قبلها. ينظر: تصريف ملا على الأشئري بحاشيتي الفزلجي والقرداغي، ص 128-131.

⁽¹⁷¹⁾ ينظر: تحفة المحتاج، 4/352، وفيها: الظاهر أن ذكر الواو غير شرط، بل لو قال: ثواباً يخبطه كان كذلك ويشرط أن يخبطه.

⁽¹⁷²⁾ تمامه في المنهاج هو: "" ينظر: السراج الوهاج، ص.

⁽¹⁷³⁾ شائع: في المخطوطه. والصواب: شاع.

⁽¹⁷⁴⁾ ينظر: تحفة المحتاج لابن حجر، 7/606.

⁽¹⁷⁵⁾ لكن الرسول (صلى الله عليه وسلم) نهى عن البيع بشرط إلا في صور مستثناء، كشرط الخيار ونحوه، ولا يجوز في غيرها كما لا يجوز بتعليقه. ينظر: تحفة المحتاج لابن حجر، 4/354.



إذا تقرر ذلك فنقول: إذا انتفت قرينة المعاوضة بأن لم يصلح المشرط للعوضية، كدخول الدار⁽¹⁷⁶⁾ في قوله: أنت طالق بشرط دخول الدار أو على أن تدخلني الدار، فالشرط لغٌو..... والطلاق واقع فوراً⁽¹⁷⁷⁾. وإذا تحققت بأن صلح المشرط للعوضية كالتحمل بما في البطن في قوله: أنت طالق بشرط أن تتحملني بما في بطنك، فذلك الشرط ليس بلغٌ خلافاً للغزال⁽¹⁷⁸⁾ - كما في المحلي⁽¹⁷⁹⁾. ويقع الطلاق بائنا بالقبول لفظاً؛ أما الأول فلما في (الفتاوى الكبرى): أن الطلاق وإن قبل التعليق فلا يقبل إلحاقي الشرط الإلزامي كـ(أنت طالق بشرط أن لا تدخلني الدار وأن لا تحجبني مني) فإنه يقع الطلاق جزماً - وإن دخلت الدار⁽¹⁸⁰⁾، كما قاله ابن الرفعة⁽¹⁸¹⁾ والسبكي⁽¹⁸²⁾.

وفي فتاوى الشهاب الرملي: إن القاعدة أن الطلاق لا يقبل الإيقاع بالشرط، ولهذا لو قال: أنت طالق بشرط أن لا تدخلني الدار، أو على أن لا تدخلني، وقع في الحال - وإن لم يوجد ذلك⁽¹⁸³⁾. انتهى. ويأتي في التحفة أيضاً ما يدل على ذلك.

وأما الثاني، فلما في المنهاج في الخلع: وإن قال: أنت طالق على أن لي عليك كذا، فالذهب أنه كـ(طلقتك بكتاب) فإذا قبّلت بانت ووجب المال⁽¹⁸⁴⁾، مع تعليل التحفة له بـ(على) للشرط، فإذا قبّلت طلقت، ودعوى أن الشرط في الطلاق يلغى إذا لم يكن من قضاياه، كـ(أنت طالق على أن لا أتزوج عليك)، يُردُّ بأنه لا قرينة هناك على المعاوضة⁽¹⁸⁵⁾.

(176) كتب العلامة الرئيس هنا حاشيةً في أعلى الصفحة من المخطوطة، هذا نصها:

"قال الشيخ في شرح الإرشاد: (يقصد قال ابن حجر الهيثمي في كتابه 'فتح الجواب شرح الإرشاد' في الفقه، والذي هو مختصر لكتاب 'الحاوي الصغير' لعبدالغفار القرزوني) لو قال: أنت طالق بدخولك الدار، كان معناه: إن دخلت الدار فانت طالق، لأن الباء في مثل ذلك يمعنى التعليق في ظاهر اللغة، فإن دخلت وقع وإن لم يقع. وإذا قال: أنت طالق بشرط الدخول، أو بشرط أن تدخلني الدار، كان معناه: تتجيز الطلاق بشرط الدخول وفي مقابلته فيقع حالاً دخلت أو لا، ويلغى الشرط، لكنه إلى إما لازم شرعاً. انتهى". ينظر: جواهير الفتاوى، للشيخ عبدالكريم المدرس، 206/3 ضمن فتوى الحاج ملا أحمد الندوسي، نفلاً عن شرح الإرشاد لابن حجر، ولم أعتبر عليه في شرح الإرشاد. وممضى العلامة الرئيس بقوله: "قال أستاذنا ابن القرداوي -رحمه الله تعالى-: ينبع أن يحمل هذا على ما إذا لم يشتهر ولم يغلب في التعليق، بحيث يتبارى منه التعليق عند الإطلاق وإن فحكمه حكم: أبربني وأنت طالق. انتهى. ويوافقه إفتاء المولى القرزجي -قدس سره- في قول الزوج: (شرط هر چيزی از حق خودت مثل صداق وغيره ببرون بری هر سه طلاقت کوتی) بأن الظاهر أن مراد الکردی من أمثل هذه العبارة التعليق. انتهى. ولعله رأى شيوخه في التعليق ولو لم يشتهر في التعليق وقال أرديته، فالظاهر أنه مدین". ينظر: مفهوم فتوى ابن القرداوي في كتاب جواهير الفتاوى للشيخ عبدالكريم المدرس، 3/416-417. أما فتوى القرزجي التي ذكرها الشيخ الرئيس تعضيدها فتوى القرداوي فلم أعتبر عليها.

(177) ينظر: الفتاوى الكبرى، 89/4.

(178) الغزال: هو محمد بن محمد بن محمد أبو حامد حجة الإسلام الغزالى الطوسي، ولد في طوس عام 450هـ، أخذ عن إمام الحرمين وغيره، كان مدرس النظامية في بغداد، له تأليفات كثيرة، منها: إحياء علوم الدين وتهافت الفلاسفة والمستنصفي في أصول الفقه ومعيار العلم ومقاصد الفلسفة والوجيز والوسط وغيرها. توفي عام 505هـ. ينظر: طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة، 1/300.

(179) المحلي: هو جلال الدين محمد بن أحمد بن محمد بن إبراهيم المحلي المصري الشافعى، ولد سنة 790هـ واستغل بالعلم وبرع في علوم عدة، كان درة زمانه علماً وفضلاً وصلاحاً، تولى التدريس بالبرقوقة والمؤدية وكان يكتسب بالتجارة، له مؤلفات باللغة الأهمية، منها: شرح جمع الجواعنة للسبكي، وشرح المنهاج وشرح الشمسية، وتقسيم لقرآن إلى سورة الكهف توفي ولم يكمله فأكمله جلال الدين السيوطي فسماه بالجاللين. توفي المحلي سنة 864هـ. ينظر: شذرات الذهب في أخبار من ذهب، 7/303؛ وهدية، 2/202؛ وكنز الراغبين شرح منهاج الطالبين للمحلي، بتحقيق نصر الدين التونسي، 2/321.

(180) ينظر: طبقات السبكي لابن حجر الهيثمي، 2/190.

(181) ابن الرفعة: هو أبو العباس أحمد بن محمد بن علي الملق بـ(نجم الدين ابن الرفعة)، كان شيخ الإسلام في زمانه، تفقه على ظهير الدين التزمتني، عرف بالفقير لهبة الفقه عليه، له مؤلفات منها: المطلب في شرح الوسيط للغزالى؛ والكافية في شرح التبيه وغيرها، توفي سنة 710هـ بمصر. ينظر: طبقات السبكي، 5/177، وطبقات ابن قاضي شهبة، 2/66.

(182) السبكي: هو نقى الدين علي بن عبدالكافى بن علي بن تمام بن يوسف الانصارى، الإمام الفقىى المحدث الحافظ المفسر الأصولى المتكلم اللغوى شيخ الإسلام (أبو الحسن) قاضي القضاة، ولد في (سبك) من أعمال الشرقية بمصر سنة 683هـ، تفقه في صغره على والده وعلى ابن الرفعة وغيرهما، درس وأتقى وصنف تزید مؤلفاته عن 150 مؤلفاً، توفي سنة 756هـ في مصر. ينظر: طبقات السبكي، 6/146؛ وطبقات ابن قاضي شهبة، 2/190.

(183) ينظر: فتاوى الشهاب الرملي، ص466.

(184) ينظر: المنهاج للنوي بشرح السراج الوهاج للغمراوى، ص405.

(185) ينظر: تحفة المحتاج لابن حجر الهيثمي، 7/609.



ولما في الفتاوى الكبرى في الطلاق أنه إذا أتى بصيغة تتجيز، كـ(طلقت) على أن تتحملي بما في بطنك خمس سنين) ووصف الملزوم بصفة السلم⁽¹⁸⁶⁾، فقبلت، طلت فوراً -أي بالمعنى-، وإن لم يصفه وقع بمهر المثل⁽¹⁸⁷⁾. انتهى كلام ذلك المحقق وأفتى بما ذكره في القسم الثاني من الشرط الإلزامي⁽¹⁸⁸⁾.

أقول: وبيوبيده أيضاً ما سبق نقله في بحث: أنت طلاق على تمام [البرائة] من كلام التحفة أول الخلع، وفي التحفة أيضاً في شرح: ويصح عرضه قليلاً... آه، حيث قال: نعم الخلع على أن تعلمه بنفسها سورة من القرآن ممتنع لما مرّ من تعذره بالفارق، وكذا على أنه برأ من سكنها لحرمة إخراجها من المسكن، فلها السكنى وعليها فيهما مهر المثل⁽¹⁸⁹⁾. انتهى.

وما قاله 'علي الشير امسي⁽¹⁹⁰⁾ على شرح قول المتن⁽¹⁹¹⁾: (وفي قول ببدل الخمر) حيث قال: "أما لو طلقها على عدم الحضانة فقط، أو على ذلك مع [البرائة] طلت، وعليها مهر المثل"⁽¹⁹²⁾. انتهى.

وما قاله هناك أيضاً: خرج به -أي: بالتعليق- ما لو نجَّر الطلاق [بالبرائة] كأن قال: طلقت على أنني [برأي] من صداقك -وهما أو أحدهما يجهله-، فيقع الطلاق بائناً بمهر المثل حيث قبلت⁽¹⁹³⁾. انتهى.

وينافي ما تقرر في القسم الثاني، ما سبق من التحفة⁽¹⁹⁴⁾ من عدم الفرق بين الشرط التعليقي والإلزامي، وما أفتى به في موضع من [فتاويه]⁽¹⁹⁵⁾ في: أنت طلاق على تمام [البرائة] كما مرّ أيضاً⁽¹⁹⁶⁾. ومن ثمة أفتى الفاضل القرلاجي⁽¹⁹⁷⁾ -رحمه الله- في قول الزوج: أنت طلاق بشرط حضانة هذه البنت سنتين، بأنه شرط إلزامي في معنى الشرط التعليقي، فيؤول إلى معنى قوله: إن حضنت لي بنتي سنتين⁽¹⁹⁸⁾. انتهى.

وكذلك ينافي ما مرّ من (التحفة) من وقوع الطلاق رجعياً في قوله: أنت طلاق على صحة [البرائة] أو على [البرائة]⁽¹⁹⁹⁾، وبالجملة كلام الشيخ مضطرب⁽²⁰⁰⁾. والذي يظهر لي أنه يقبل من الآتي بالقسم الثاني ادعاء التعليق والخلع المنجز، فإن طلاق ولم يرد شيئاً فالمفترض إن لم يكن من أهل الترجيح مخيّر.

ثم رأيت الأستاذ الشيخ عمر ابن القرمداعي -رحمه الله- في فتوى بأنّ (على) إذا دخلت على [البرائة] لا تحمل على الخلع المنجز، بل على التعليق، وعباراته: "وتحقيقه على ما يؤخذ من أمثلتهم المشتبه، سيّما ما في فتاوى الشيخ وتحفته أنّ كلمة (على) إذا دخلت على الأعيان كانت نصّاً في المعاوضة التجزئية كالباء، فيقع الطلاق بائناً بمجرد القبول، وإذا دخلت على المعاني فإنّ كان مدخولاً فعلاً متعلقاً بالعرض، أي: أو ما في حكمه [كالبرائة] وصحتها وتمامها حمل على الشرط التعليقي، فيقع بائناً بوجود [البرائة] الصحيحة

(186) صفة السلم: السلم هو بيع موصوف في الذمة يشترط فيه أن يكون معلوم القدر كيلاً أو وزناً أو غيرهما وأجلاً، بالإضافة إلى وجوب توفر شروط البيع فيه ماعدا الرؤية لل المسلم فيه، كالصيغة وملكية المسلم فيه وكونه مقدوراً على تسليمه في وقته. ينظر: حاشية إعانة الطالبين على فتح العين، 19-16/3.

(187) ينظر: الفتاوى الكبرى لابن حجر، 4/95.

(188) نفس المصدر، 4/98.

(189) ينظر: تحفة المحتاج لابن حجر الهنمي، 7/583.

(190) هو علي بن علي بن علي الشير امسي (نور الدين) أبو الضياء المصري الشافعى، ولد سنة 998هـ، كان فقيهاً وله تصانيف، منها: حاشية على شرح أبي شجاع لابن قاسم، وحاشية على شرح الشمايل لابن حجر الهنمي، وحاشية على نهاية السول شرح منهاج الأصول لشمس الدين الرملى وغيرها. توفي سنة 1087هـ. ينظر: هدية العارفين، 1/761.

(191) المتن: هو منهاج الإمام محيي الدين التنوي.

(192) ينظر: حاشية الشير امسي على تحفة المحتاج لابن حجر الهنمي، 7/584.

(193) المصدر نفسه، 7/585.

(194) ينظر: تحفة المحتاج لابن حجر الهنمي، 7/587.

(195) فتاوى: في المخطوطة، والصواب: فتاواه، والمراد به هو الفتاوى الكبرى الفقهية لابن حجر الهنمي.

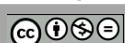
(196) ينظر: الفتاوى الكبرى، 4/84، وكذا: 58/4، و: 98/4.

(197) القرلاجي: هو العالمة علي بن ملا محمد بن ملا محمود القرلاجي -نسبة إلى قريته قزلجة-، ولد في حدود سنة 1240هـ، بدأ تعلمه عند والده ثم ذهب للاستزادة من تحصيله إلى أن استقرَّ في بغداد لدى أستاذه الجليل الشيخ محمد فضي الزهاوي، فتخرج عنده مجازاً، وكان من أذكى طلاب الشيخ الزهاوي. كان مدرساً أمعياً ومصنفاً جهذاً له حواشٍ وتعليقات مشهورة بمنانتها وقوتها، توفي في حدود سنة 1296هـ. ينظر: علماونا في خدمة العلم والدين، للشيخ عبدالكريم محمد المدرس، ص 396-398.

(198) ينظر: جواهر الفتاوى للشيخ عبدالكريم المدرس، 3/225.

(199) ينظر: تحفة المحتاج لابن حجر الهنمي، 7/581 و 605.

(200) هذا حكم العالمة الشيخ محمد الرئيس على أقوال مشتقة للشيخ ابن حجر الهنمي في هذه المسألة.



مثلاً، أو على معنى المعيبة فيقع بوجودها رجعياً، وإن لم يكن مدخلوها كذلك، فإن انتفى⁽²⁰¹⁾ قرينة المعاوضة: بأن لم يصلح المشروط للوضعيّة، كدخول الدار، [لغى⁽²⁰²⁾] الشرط ووقع الطلاق فوراً؛ وإن وجدت قرينته، بأن صلح المشروط للوضعيّة، وكان نفس العوض كالتحمل بما في البطن، وكإرضاع الولد، حمل على المعاوضة ولا يلغى الشرط، ويقع الطلاق بالقبول لفظاً⁽²⁰³⁾. انتهى.

من تأليف: محمد البوکانی. تمت.

كتب [هذه⁽²⁰⁴⁾] الخط محمد صالح پسر أو⁽²⁰⁵⁾.

(ملاحظة: شطب على اسم الناشر، ربما لحاجة في نفس يعقوب، ولكن يقرأ المشطوب بسهولة تامة).

خاتمة التحقيق

أولاً/ النتائج:

- 1- ظهر لنا في هذه الرسالة قدر المؤلف العلمية والكتابية ودقته في تناول الموضوع وإبراز صيغه وأحكامه.
- 2- مسألة الإبراء، مسألة فقهية ذات أهمية كبيرة لا يستغني عنها قاض أو مفت أو عالم ديني؛ وهي تتعلق بالأسرة والحياة الزوجية، فربما هي متعلقة بكل أسرة مسلمة.
- 3- ترتيب المؤلف لصيغ الإبراء والأحكام المتعلقة بها ترتيب علمي، كان هو السباق الأول لهذا الترتيب والتناول العلمي، وجمع تلك المسائل والصيغ ذلك الجمع العلمي الموضوعي الأنبي.

ثانياً/ توصيات:

يرى الباحث أن هذه الرسالة في الإبراء لها أهميتها القصوى للباحثين والدارسين، وكذلك للقضاة والمحامين والمفتين وعلماء الدين عموماً، لأنها تحتوي على لب المسائل وجوهرها وما يلابسها بأسلوب علمي وتناول موضوعي دقيق وترتيب أنيق، فالإقبال عليها والاستفادة منها يسهل عليهم أمرهم.

كما ويؤكد الباحث على ضرورة إقبال الدارسين والمحققين -في الجامعات خصوصاً- على تراثنا الإسلامي الگردي وأثار علمائنا الكبار المتقدمين منهم والمتاخرين، بالجمع والتنقيب والتحقيق وصونها من الضياع، ثم نشرها للاستفادة منها.

⁽²⁰¹⁾ انتفى: في المخطوطة، والأصح: انتفت، لإسناد الفعل إلى فاعل مؤنث (قرينة).

⁽²⁰²⁾ لغى: في المخطوطة، والصواب: لغا، لأن الألف منقلبة عن الواو، أي: الفعل واوي وليس يائيا.

⁽²⁰³⁾ ينظر لفتوى الشيخ عمر القرداوي كتاب: جواهر الفتاوى للشيخ عبدالكريم المدرس، 3/ 235-236.

⁽²⁰⁴⁾ هذه: في المخطوطة، والصواب: هذا، لأن الخط مذكر لفظاً، فيشار إليه باسم إشارة خاص بالمذكر.

⁽²⁰⁵⁾ پسر أو: كلمة فارسية، ومعناها: ابنه، أي: ابن المؤلف، فالناشر هو محمد صالح، وهو ابن الشيخ الرئيس ملا محمد البوکانی-الگلالي.



مصادر البحث ومراجعه:

أولاً/ الكتب:

1. القرآن الكريم.
2. الأعلام، خير الدين الزركلي، ط17، دار العلم للملايين- بيروت، 2007م.
3. الأنوار لأعمال الأبرار، يوسف الأردبيلي، مع حاشيتي الكمثري وال حاج إبراهيم، طبع ونشر المكتبة الإسلامية، تركيا، بدون رقم الطبعة ولا سنة الطبع.
4. البارزاني والحركة التحررية الگردية، مسعود البارزاني، ط2، مطبعة وزارة التربية، أربيل، 2012.
5. بغية المسترشدين في تلخيص فتاوى بعض الأئمة من العلماء المتأخرین، جمع: السيد الشريف عبدالرحمن بن محمد بن الحسين بن عمر المشهور (باعلوی - ت1320ھـ)، الملحق به كتاب (أثمد العینین في بعض اختلاف الشیخین ابن حجر الهیتمی والشمس الرملی) للشيخ علي بن سعید باصبرین، ویلیه (غاية تلخيص المراد من فتاوى ابن زیاد)، للسيد عبدالرحمن ابن محمد بن الحسين بن عمر بااعلوی، ط6، دار الكتب العلمية، بيروت، 2019.
6. تحفة المحتاج لشرح المنهاج، تأليف ابن حجر الهیتمی، مع حواشی الشروانی وابن قاسم العبادی، بدون رقم الطبعة، دار إحياء التراث العربي، بيروت، 1996.
7. ترغیب المشتاق في أحكام مسائل الطلاق، عبدالالمعطي بن سالم بن عمر الشبلي السماوي الشافعی (ت1127ھـ)، تحقيق: مصطفی عبدالقادر عطا، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1986م.
8. تصریف ملا على الأشنوی، للعلامة علي بن حامد الأشنوی، بحاشیتی العلامة علي القزلجی والعلامة عمر المعروف بابن القرداغی، ط1، مطبعة السعادة- مصر، 1354ھـ، طبعة معاذه بالأوقيست بپیران.
9. التعريف بمساجد السليمانية ومدارسها الدينية، محمد القزلجی، ط1، مطبعة النجاح، بغداد، 1938م. [أعيد طبعه ضمن كتاب (في رحاب أعلام وشخصيات گردیة)، بقلم: محمد علي القرداغی، ط1، مطبعة شفان، السليمانية، 2007م].
10. جواهر الفتوى (أو خير الزاد في الإرشاد)، جمعها ورتبتها وزاد عليها بعض الفتاوى: عبدالکریم محمد المدرس، الجزء الأول، ط1، مطبعة دار البصري، بغداد، 1969م. الجزء الثاني، ط1، مطبعة دار البصري، بغداد، 1970م. الجزء الثالث، ط1، مطبعة الزمان، بغداد، 1971م.
11. حاجی مامؤستا ملا محمدی گهله ناسراو به ملا محمدی رئیس (الحاد ملا محمد گله) - جملة من فتاواه وخطبه في أيام الجمعة والمناسبات)، إعداد وتحقيق وتقديم: ملا محمود الگلالي، ط1، منشورات مكتبة آرام، السليمانية، 2021.
12. حاشیة إعانة الطالبین للسید أبي بکر البکری علی فتح المعین بشرح قرۃ العین بمهمات الدین، لزین الدین بن عبدالعزیز المليباری، ط2، مطبعة مصطفی البابی الحلبي وأولاده- مصر، 1938م.
13. الحرب الگردية وانشقاق 1964م، تأليف: دیقید ادامسن، ترجمة: جرجیس فتح الله، ط1، دار آراس، أربيل، 2012م.
14. دراسة في طبيعة المجتمع العراقي، د.علي الوردي، ط1، دار ومكتبة دجلة والفرات، بيروت، 2013.
15. الدولة العثمانية عوامل النهوض والسقوط، د.علي محمد الصلايبي، ط3، دار ابن كثير، دمشق-بيروت، 2008م.
16. دیوان المتنبی بشرح عبدالرحمن البرقوقی، طبعة دار الكتاب العربي، بيروت، بدون رقم الطبعة وسنة الطبع.
17. رحلة إلى رجال شجاعان في گرستان، تأليف: دانا آدمز شمدمت، ترجمة وتعليق: جرجیس فتح الله، ط2، دار آراس، أربيل، 2012.
18. روزگاری زیان (حياة وذكريات ملا عبدالکریم المدرس بقلمه)، أعده وكتب عليه: رؤوف محمودی، ط1، انتشارات گرستان، سنڌج، 1394شمسی.
19. السراج الوهاج شرح المنهاج، الشيخ محمد الزهري الغمراوي، بدون رقم الطبعة، مطبعة مصطفی البابی الحلبي وأولاده بمصر، 1934م.
20. سنوات المحن في گرستان، شکیب عفراوی، ط1، مطبعة المنارة، أربيل، 2007.
21. شذرات الذهب لابن العماد، دون نوبة الطبع وسنة الطبع، المكتب التجاري للطباعة والنشر، بيروت.
22. شرح شافیة ابن حاچب في علم الصرف، للحضری البیزدی، دراسة وتحقيق: د.حسن احمد العثمان، ط1، مؤسسة الریان للطباعة والنشر، بيروت، 2008م.
23. صفحات من تأریخ العراق المعاصر، دکمال مظہر احمد، ط1، من منشورات مکتبة البذلیسی، طباعة دار الشؤون الثقافية، بغداد، 1987.



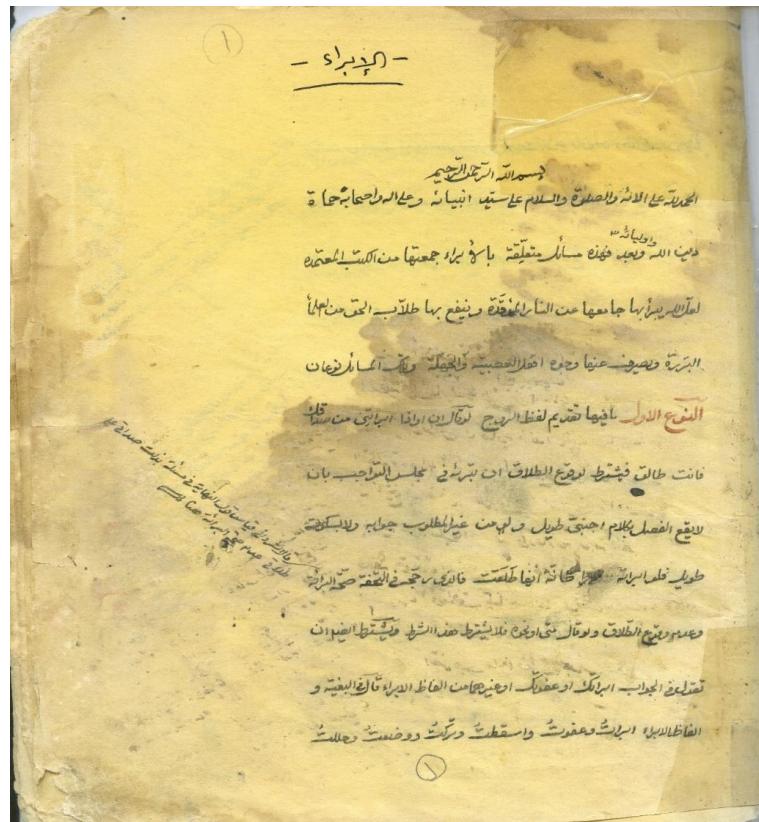


24. طبقات الشافعية الكبرى، تأليف: أبي نصر عبدالوهاب بن علي بن عبدالكافي الملقب بباتج الدين السبكي، تحقيق: عبدالفتاح محمد الحلو و محمود محمد الطناجي، ط1، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وشركاؤه، مصر، دون سنة الطبع.
25. طبقات الفقهاء الشافعية، ابن قاضي شهبة (أبوابن بن أحمد بن محمد الدمشقي)، باعتماد الدكتور الحافظ عبدالعليم خان، بدون رقم الطبعة، طبعة دار الندوة الجديدة، بيروت، 1987.
26. علماؤنا في خدمة العلم والدين، عبدالكريم محمد المدرس، ط1، دار الحرية للطباعة، بغداد، 1984م.
27. فتاوى الرملاني في فروع الفقه الشافعى، شهاب الدين أحمد بن حمزة الرملاني (ت957هـ)، جمعها: ابنه شمس الدين محمد بن أحمد الرملاني، تحقيق: محمد عبدالسلام شاهين، ط3، دار الكتب العلمية، بيروت، 2017م.
28. الفتاوى الكبرى الفقهية، لابن حجر الهيثمي، جمع وترتيب: الشيخ عبدالقادر بن أحمد الفاكهي المكي، بضبط وتصحيح عبداللطيف عبدالرحمن، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1997م.
29. القاموس المحيط، لمجاد الدين الفيروزآبادى، تحقيق: يحيى مراد، ط1، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع-القاهرة، 2008م.
30. كنز الراغبين شرح منهاج الطالبين للنبوى، تأليف: جلال الدين محمد بن أحمد المحلى، تحقيق: نصر الدين التونسي، ط1، مطبعة القدس، بيروت، 2012م.
31. كورتيميك له زيانى مهلاى گهلاه - حاجى مهلا مهدى رهئىس (نبذة من حياة وسيرة الحاج ملا محمد الكلالى الشهير بالرئيس)، كتبه: ملا محمود الكلالى، ط1، مكتبة آرام، السليمانية، 2019.
32. لسان العرب، لابن منظور، ط6، دار صادر- بيروت، 2008م.
33. لمحات اجتماعية من تأريخ العراق الحديث، د. علي الوردي، ط2، دار الرشد، بيروت، 2005.
34. المفصل في تأريخ العراق، مجموعة باحثين، ط1، منشورات بيت الحكمة، بغداد، 2002.
35. نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج، لشمس الدين محمد بن حمزة الرملاني المصري الأنباري، ط1، دار إحياء التراث العربي، بيروت، 2014م.
36. النور السافر عن أخبار القرن العاشر، تأليف: عبدالقادر بن شيخ بن عبدالله العيدروس، تحقيق وضبط: د.أحمد حالو وعبدالقادر الأرناؤوط وأكرم البوشى، ط2، دار صادر، بيروت، 2006م.
37. هدية العارفين، إسماعيل باشا البابانى البغدادى، طبعة أستنبول القديمة معادة بالأوفىست في طهران، ط3، 1387هـ - 1967م.
38. الوجيز في تاريخ ایران، د.حسن الجاف، ط1، نشر بيت الحكمة، بغداد، 2005م.

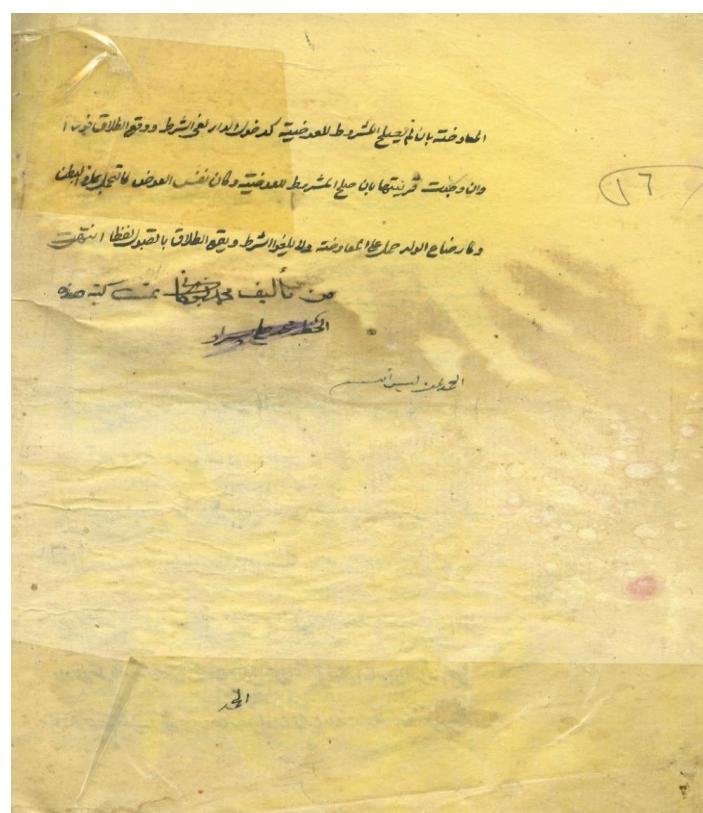
ثانيًا/ الجرائد والمجلات:

1. جريدة العراق، مقال (شخصيات كُردية: الملا محمد الكلاهبي)، لم يكتب اسم الكاتب، العدد 1002، الصادر في 14/6/1979م.

محلق لصور المخطوطة:



الصفحة الأولى من المخطوطة



الصفحة الأخيرة من المخطوطة